

الفصل الثاني

الشورى والديمقراطية

- الديمقراطية.. ما هي؟
- الديمقراطية بين الأنصار والمعارضين
- الفرق بين الشورى والديمقراطية
- التشابه بين الشورى والديمقراطية
- المعارضة وحق الأقليات السياسية

الديمقراطية.. ما هي؟

من المفاهيم الشائعة هذه الأيام عند الحديث عن السياسة ونظام الحكم كلمة «الديمقراطية»، هذا الشعار الذي فقد معناه الحقيقي – يعني سلطة الشعب، أو أن الشعب يحكم نفسه بنفسه – وأصبحت وسيلة لكل المستغلين والمتسطلين.

فنجد الليبرالي.. يصف نفسه بأنه ديمقراطي!!

والاشتراكي يصف نفسه بأنه ديمقراطي!!

وهكذا يفعل التقدمي.. والرجعي.. والماركسي!!

والدكتاتور وكل من يريد أن يصل إلى السلطة والحكم..

فما هي الديمقراطية يا ترى؟

منذ أن عرفت هذه الكلمة اليونانية وهي تعني – ببساطة – حكم الشعب للشعب

ولصالح الشعب.

يقول أرسطو: «الديمقراطية هي نظام سياسي يحكم الشعب فيه نفسه بنفسه، ولكي

يكون هذا النظام صحيحاً خالياً من الشوائب يجب أن يكون الشعب متفقاً.. واعياً..

متفهماً.. حقوقه وواجباته.. متحرراً من تأثير الغوغائيين والدجالين المضللين..»؛

وبالتالي فحكم الشعب بالشعب يعتبر من الأمور شبه المستحيلة وذلك لأنه لا يمكن أن

تجد شعباً واعياً مثقفاً متفهماً لحقوقه وواجباته مائة بالمائة!

هذه هي الديمقراطية كما عرفها «أرسطو»، ولكن بعد محاولات كثيرة من أجل تطبيق

ما نادى به فلاسفة اليونان ومن أتى بعدهم وفشل كل تلك المحاولات ظهر تيار آخر

ينادي بأن الديمقراطية ليست هي حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب ولكنها تعني حكومة الأغلبية، ونادى بأن تمثيل الشعب في شكل برلمانات هو الشكل المطلوب والأمثل لتحقيق الديمقراطية المنشودة؛ وهذا النوع من الديمقراطية عرف فيما بعد بالديمقراطية التقليدية (أي الغربية) والتي أصبحت تتميز بالخصائص الأتية:

- (١) أنها مذهب سياسي يرمي إلى ممارسة الشعب لشؤون السلطة السياسية في الدولة.
 - (٢) أنها تقرر قاعدة المساواة في الحقوق السياسية وكذلك مبدأ الحرية السياسية.
 - (٣) أنها مذهب فردي؛ هذه الديمقراطية تنظر إلى الفرد ذاته بإعتباره إنساناً (من الناحية النظرية) بصرف النظر عن المصالح التي يمثلها أو المؤسسة التي ينتمى إليها.
 - (٤) أنها ترمي أساساً إلى تحقيق حقوق الأفراد وحررياتهم.
 - (٥) أنها نظام مجرد لا يحمل صبغة اجتماعية؛ لقد أقر أغلبية الفقهاء القانونيين أن الديمقراطية التقليدية هي مجرد مذهب سياسي يعمل على إسناد أصل السلطة ومصدرها إلى الشعب الذي يختار ممثلين له يتولون مباشرة شئون السلطة السياسية، وبذلك تتميز الديمقراطية التقليدية بطابع سياسي محض دون أن يكون لها أي صبغة إجتماعية.
 - (٦) اعتبار الشعب - في الديمقراطية التقليدية - هو مصدر السلطات كلها.^(٤٥)
- إن غياب الصبغة الإجتماعية عن الديمقراطية التقليدية وتركيزها على الشؤون السياسية فقط جعلها فريسة سهلة وضحية للهجوم الشرس الذي شنه عليها بعض المفكرين وعلى رأسهم أنصار المذاهب الاجتماعية والاشتراكية عموماً، وأنصار المذاهب الشيوعية على وجه الخصوص، بعد أن فشلوا في تحقيق المجتمع الشيوعي الذي نادوا به واعتبروه حتمية تاريخية لا بد من حدوثها؛ وهذا الفشل الذريع قادهم إلى تغيير أساليبهم والالتجاء إلى أسلوب التدرج في الانتقال من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الشيوعي مروراً بالمجتمع الاشتراكي. من هذا فقد أصبحت الاشتراكية اليوم هي مطلب كل الشيوعيين وقاموا - من أجل الاشتراكية - بالمناداة بما أسموه اصطلاحاً بـ (الديمقراطية الاجتماعية).
- والديمقراطية الاجتماعية في نظر هؤلاء المفكرين هي أكثر من مجرد نظام سياسي بل تشمل الجانب الاجتماعي والاقتصادي أيضاً. واقتصر الديمقراطية التقليدية على الجانب السياسي - في نظر هؤلاء - يجعلها ديمقراطية زائفة.
- وأصحاب هذا الرأي يعتبرون المساواة الاقتصادية - وليس المساواة السياسية أو القانونية وحدهما - هي جوهر المفهوم الديمقراطي، وأن الديمقراطية لا يمكن أن تكون حقيقة إلا إذا توفرت الديمقراطية بمفهومها الاجتماعي الذي ينطوى على عدم وجود فوارق اقتصادية كبرى تجعل رأس المال القوة المتحكمة في توجيه السياسة.

الديمقراطية.. بين الأنصار والمعارضين

الكثيرون من الذين يجهلون الديمقراطية يتصورونها مجرد نظاماً يتم تطبيقه بمجرد الاستيلاء على السلطة.. كلاً!!

إن كل المفكرين الذين نادوا بالديمقراطية اشترطوا لها شروطاً ليس من السهل تطبيقها والعمل بها، وفي كثير من الأحيان ليس من السهل توافرها في مجتمع معين.

وعبر تاريخ الديمقراطية فإنه لم تلق تأييداً مطلقاً أو حتى تأييداً يمكن أن نستشف منه أن هذا النظام هو الذي يجب أن نطالب به ونستخدمه.

ولكي نوضح ما نقول فلنستمع إلى أنصار الديمقراطية والشروط التي يفترضونها من أجل تحقيقها والعمل بها لكي تحقق أهدافها، وإلى المعارضين للنظام الديمقراطي والأسباب التي يستندون بها على عدم إمكانية تطبيق هذا النظام.

أولاً: أنصار الديمقراطية

إن أقوى حجج أنصار الديمقراطية أنها تُنمي وعي وعادات الشعب وترفع من مستواه وتنشئ فيه الاهتمام بالمشاكل العامة وتقوي ولاء لحكومته وتغرس الثقة في نفوس أفرادها، وذلك لشعورهم بأنهم يشتركون في الحكم اشتراكاً فعلياً.

فالديمقراطية بمثابة منظمة لتدريب المواطنين على تحمل أعباء الحكم، وهي تقوي حب الوطن في نفوسهم، وتقلل من أخطار السخط والانقضاض على الحكم، كما أنها ترفع

مستوى الذكاء في الشعب وتنشر الفضيلة في صفوفه.

ولكن هذا الدفاع عن الديمقراطية لا يزيد عن مجرد افتراضات وطموحات مجردة لم تكن نتيجة تجربة أو ممارسة عملية، بل أن الكثير من الممارسات العملية للنظام الديمقراطي في جميع الدول تدل على عكس ما ذكره أنصار الديمقراطية. فعلى سبيل المثال لا الحصر لم ترفع الديمقراطية من مستوى وعي الشعب الأمريكي بل نجده يعيش مرحلة اللامبالاة وترك السلطة للأغنياء والشركات الكبرى.

وعلى سبيل المثال أن نسبة الناخبين الذين يترددون على صناديق الاقتراع من أجل انتخاب رئيس الجمهورية في أمريكا - والذي يعتبر أهم منصب في البلاد - في انخفاض مستمر، وأن آخر الإحصائيات تشير إلى أن ٥٣٪ (ثلاثة وخمسون بالمائة) عام ١٩٨٤ أدلوا بأصواتهم من مجموع الذين لهم حق التصويت في الانتخابات، وأن هذه النسبة انخفضت إلى ٥١٪ عام ١٩٨٨م^(٤٦)، وفي انتخابات عام ٢٠٠٠م شارك ٥٠٪ من مجموع الناخبين. وتشير الدراسات إلى أن ٥٠٪ من الذين لهم حق التصويت لا يعرفون عدد الأعضاء الذين يمثلونهم في مجلس الشيوخ، وأن ٣٠٪ فقط من هؤلاء يعرفون أن مدة مجلس النواب هي سنتان^(٤٧)، فبماذا نفسر ذلك؟!

إن هذه الإحصائيات وغيرها كثير - تدل على أن الديمقراطية لم ترفع مستوى الذكاء للشعب الأمريكي بل على العكس من ذلك نجد أن الشعب الأمريكي يجهل الكثير من الأشياء عن المجتمع الخارجي، ناهيك على أن ٢٠٪ من الشعب الأمريكي لم يستطيعوا تحديد موضع أمريكا على الخريطة العالمية!!! وأن الديمقراطية لم تنشر فيهم الفضيلة كما يزعم أنصار الديمقراطية بل على العكس نشرت فيها التفسخ والانحلال!!

إن الكثيرين من الذين يؤمنون بالديمقراطية يشترطون شروطاً ليس من السهل تحقيقها والعمل بها، ومن هذه الشروط:

- (١) ارتفاع مستوى ذكاء الشعب.
- (٢) الشعور بالمسئولية العامة.
- (٣) دوام اهتمام الشعب بالأمر العامة.
- (٤) إدراك الشعب بأن إيمانه بمبدأ حكم الأغلبية يجب أن يكون مصحوباً بمبدأ احترام

الأقليات.

إن أنصار الديمقراطية يقولون بأن الدولة الديمقراطية تهدف إلى نشر التعليم وبث الوعي السياسي بين أفراد الشعب حتى لهم على الاهتمام بالشئون العامة، ويؤمن أنصار الديمقراطية بأن الشعوب التي لم تألف الحكم الديمقراطي يجب أن تأخذ به تدريجياً.^(٤٨)

ثانياً: المعارضون للديمقراطية

- أما عن المعارضين للنظام الديمقراطي فيمكن حصر حججهم في النقاط التالية:
- (١) أن الديمقراطية تضع مقاليد الحكم في أيدي عامة الناس وهي طبقة فوضوية جاهلة بأساليب الحكم وليس عندها استعداد طبيعي له.
 - (٢) أن مبدأ المساواة لا محل له مع وجود الفوارق الكبيرة بين الأفراد من حيث الاستعداد التقني ودرجة التعليم والثقافة ودرجة الاهتمام بالمسائل العامة والمعرفة المتخصصة بالنسبة للمشاكل السياسية.
 - (٣) أن الديمقراطية معناها حكم الجهلاء وغير الأكفاء.
 - (٤) أن الديمقراطية تخلق طائفة من الزعماء المشاغبين الذين لا سند لهم من الزعامة إلا الخطابة المنمقة والوعود المستحيلة.
 - (٥) أن المعارضين للديمقراطية يأخذون على نظام الحكم الديمقراطي كثرة إجراء الانتخابات وقصر مدة الحكم، وسرعة تبادل المراكز الرئيسية في الدولة. ومن أثر هذا كله تعطيل الأعمال الحكومية وعدم الاستمرار في الالتزام بسياسة واحدة مدة كافية لتحقيق نتائجها. هذا إلى جانب عدم استقرار الوزراء وكبار الموظفين في مناصبهم مما قد يغرى بعضهم بإستغلال نفوذه للكسب السريع على حساب المجتمع.
- كما يأخذون على النظام الديمقراطي أنه وإن كان يعني بنشر التعليم إلا أن مستوى العلم في هبوط، إذ تتجه نظم التعليم نحو العناية بالتعليم الفني والعملية وإهمال الثقافة والأدب والفنون.. وهذا هو السائد الآن في أمريكا والدول الديمقراطية الأخرى.
- ويعيب المعارضون للنظام الديمقراطي على الحكومات الديمقراطية إسرافها وتعريضها للحريات الشخصية لخطر استبداد الأغلبية أو استبداد الطبقة التي يصير الحكم إليها.^(٤٩)
- ومن أشهر أعلام الديمقراطية الذين كتبوا عنها وانتقدوها هم: أرسطو، وجان جاك روسو، وجان ماريان، ونيقولا بردييف، وجوهن هالويل. ومن أشهر ما قاله هؤلاء عن الديمقراطية الآتي:
- يقول أرسطو: «الديمقراطية هي نظام سياسي يحكم الشعب فيه نفسه بنفسه، ولكي يكون هذا النظام صحيحاً خالياً من الشوائب يجب أن يكون الشعب مثقفاً.. واعياً.. متفهماً لحقوقه وواجباته.. متحرراً من تأثير الغوغائيين والدجالين المضللين».

أما الفيلسوف جان جاك روسو، الذي يعتبر من مفكري الثورة الفرنسية، فيعلن بأن الديمقراطية الحقيقية هي «حكم الآله لا حكم الشعب»، فهو لا يؤمن بأن الشعب قادر على أن يحكم نفسه بنفسه، ويجب على الشعب إذا أراد أن يعيش حياة ديمقراطية أن يستمد حكمه من حكم الآله - أي الحكم الإلهي.

ويزيد المفكر والناقد الكاثوليكي جانك ماريتان تأكيداً على أن الشعب لا يستطيع حكم نفسه بنفسه دون الاعتماد على حكم الآله فيقول: «إن مأساة الديمقراطيات الحديثة هي أنها لا تنجح في تحقيق الديمقراطية...»، ويستطرد قائلاً بأن «... سبباً هاماً من أسباب فشل الديمقراطيات الحديثة هو تقاعسها عن تحقيق إنجازات ضرورية في النظامين السياسي والاجتماعي».^(٥٠)

أما المفكر الأرثوذكسي نيقولا بردييف فينتقد الديمقراطية نقداً أشد من أي ناقد آخر فيقول: «لقد بدأت أزمة الديمقراطية منذ أمد بعيد.. وأول إخفاق لها هو عجز الثورة الفرنسية عن إنجاز ما وعدت به، ولذلك أصبحت الديمقراطيات اليوم في حالة قبيحة من الضعف والاستياء.. تتآكلها الخلافات الداخلية وتنقصها الحياة، ويستعصي عليها الأمل في المستقبل، فهي تنادي بالحرية، ولكن هذه الحرية هي اللامبالاة تجاه الخير والشر والصواب والخطأ.. وقد ترتاب فيما تنطوي عليه آلية الاقتراع العام من حق».^(٥١)

هذه هي الديمقراطية باختصار، فما هو موقفنا منها الآن؟!
هذا ما سنحاول تحديده على الصفحات القادمة بإذن الله.



الفرق بين الديمقراطية والشورى

الكثيرون يجهلون الفرق بين الشورى والديمقراطية.. وبالتالي يعتبرون استخدام كلمة الشورى بدلاً من الديمقراطية أو النظام الشورى بدلاً عن النظام الديمقراطي من الأمور التي لا داعي لها، وأنه مجرد تمسك بالشكليات والألفاظ أكثر من أي شيء آخر. ويعتقد هؤلاء بأن النظام الشورى والنظام الديمقراطي هما في الأصل والجوهر لا يختلفان!! كلا!! فالذين يقولون هذا هم في الحقيقة يجهلون النظام الشورى بل في الحقيقة يجهلون معنى الديمقراطية نفسها. ولكي نوضح الفرق بين النظامين نقول بأن أهم الفروق التي تميز النظام الشورى عن النظام الديمقراطي:

(١) أن النظام الديمقراطي في العادة يقوم على تعارض الأفكار وتصادمها. وقد يكون الهدف من الصراع في النظام الديمقراطي مجرد التغلب والسيطرة وليس الوصول إلى الهدف الأمثل والحل الأحسن، بينما نجد أن الاختلاف والتنوع في الأفكار في النظام الشورى يهدف إلى الوصول إلى الحل الأمثل والاختيار الأحسن وليس مجرد رغبة في الاختلاف والتصادم. إن الجدل العقيم في النظام الشورى مُحرم؛ ويجب أن يكون الجدل – إن حدث – بالحسنى، «وجادلهم بالتتي هي أحسن...».

(٢) إذا كان الأصل في النظام الديمقراطي هو السيطرة والحكم – وهما غرض كل الأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية – فإن الأصل في التشاور في النظام الشورى هو إعلاء كلمة الله وتحقيق ما أمرنا الله به ونشر العدل والحرية، والوصول إلى ما فيه خير الأمة والبشرية جمعاء.

- (٣) أن السيادة في النظم الديمقراطية للشعب فهو الذي يمثل إرادة الأمة ويملك حق وضع القوانين والاستغناء عنها، وهو الذي يقرر ويرفض ما يشاء متى شاء!! أما السيادة في النظام الشوري فهي للشرع وليست للشعب، وذلك لأن الشعب لا يجوز له أن يصدر أي قانون يتعارض مع الشريعة الإسلامية. يقول الله تعالى في هذا الخصوص: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم..﴾، ثم أكمل هذه الآية بقوله: ﴿.. فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر..﴾.
- (٤) أن النظام الديمقراطي قد لا يجعل منا أمة متحدة متماسكة على عكس نظام الشوري الذي يجعل منا - وبدون أدنى شك - أمة متميزة لها كياناتها الخاص، وفكرها المتميز، وشخصيتها المعروفة، وتماسكها القوي المتين.
- (٥) أن الشورى قد جمعت بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية معاً، بل وتضمنت أكثر من ذلك، فهي إلتزام نفسي.. وصفة شخصية.. وتربية نفسية قبل أن تكون قانوناً أو تنظيماً رسمياً تفرضه الدولة. هي قوانين ولوائح ليست فوضى وعشوائية، فهي بالتالي إلتزام أولاً.. ثم إلتزام ثانياً.
- (٦) أن الشورى هي التي يكسبها الإنسان لأنها حق له يخوله أن يختار حكومته وليست مجرد حيلة من حيل الحكم لإتقاء شر أو حسم فتنة. وهي ليست مجرد إجراء من الإجراءات التسييرية التي تعتمد إليها بعض الحكومات لتسير الطاعة والانتفاع بخدمات العاملين وأصحاب الأجور.
- (٧) أن الشورى هي مسئولية فردية وواجب من واجبات كل مواطن في الأمة. يقول الرسول، صلى الله عليه وسلم: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيتة».
- (٨) أن الشورى لا تضع مقاليد الحكم في أيدي عامة الشعب وهي طبقة فوضوية جاهلة بأساليب الحكم (كما يقول المعارضون للديمقراطية)، بل أن الشورى تفرض أن يتولى أمور الأمة أهل الحل والعقد وتشترط فيهم الكفاية والمقدرة، والعلم والمعرفة.
- (٩) أن الشورى هي صفة من صفات المؤمنين، أي أنها سمة من واقع حياتهم يمارسها المؤمنون في الأسرة.. وفي القرية.. وفي المدينة.. وفي كل مكان داخل الأمة الإسلامية وخارجها.



التشابه بين الديمقراطية والشورى

إذا سلمنا بأن هناك اختلافات – من الناحية الجوهرية – كما ذكرته أعلاه بين النظامين الشورى والديمقراطي، فإنه لا يفوتني أن أشير إلى مجموعة من التشابهات بينهما، ولعل من أهمها الآتي:

- (١) الدستورية
- (٢) التمثيل السياسي
- (٣) التعددية السياسية
- (٤) الانتخابات
- (٥) حكم الأغلبية وحق الأقلية

(١) الدستورية

الشورى والديمقراطية نظامان يقومان على مبادئ دستورية، وهذا يعني أن الحكومة والمسئولين فيها خاضعون للقانون وملتزمون بقوانين اللعبة السياسية. فالدستورية تعني باختصار أن الدولة هي دولة قانون، وحرية القضاء، وفصل السلطات – التشريعية، التنفيذية، والقضائية، وأن الحريات الأساسية مضمونة ومصانة لكل المواطنين. فالدستور هو العقد الاجتماعي بين مواطني الدولة بخصوص كيفية الحكم وقواعد اللعبة السياسية في الدولة. والدستور يسعى إلى تنظيم مؤسسات الدولة ويحدد سلطاتها

التعددية السياسية فيا الدولة الشورية

وكيفية علاقتها مع بعضها البعض. والدستور يفرض على الحكومة الإلتزام بكل ما أنفق عليه المواطنون.

ولعل من أهم أغراض الدستور في كلا النظامين الآتي:

- تحقيق المشروعية، وسيادة القانون. ومن ثم يتم احترام كل عمل قانوني والتسليم بكل قرارات الدولة مهما اختلف معها المواطنون.
- يساعد الدستور الدولة على تنظيم نفسها بل يحدد كيفية التنظيم.
- ويعد تحديد المؤسسات الأساسية في الدولة يقوم الدستور بتحديد سلطات كل مؤسسة.
- هذا كما يحدد الدستور ضوابط وحدود السلطة في كل المؤسسات الدستورية. بمعنى يحدد الدستور الأمور والشئون التي لا تستطيع الدولة الدستورية القيام بها، وتعتبر خارج دائرة نفوذها.

(٢) التمثيل السياسي

كل من النظامين الشوري والديمقراطي يقومان على أساس مبدأ التمثيل النيابي. وهذا يعني أن المواطنين في الدولة لا يمثلون أنفسهم وإنما يختارون من ينوب عنهم لإتخاذ القرارات السياسية وإدارة شئون الدولة. وهذا مبدأ أساسي للحكم وشرط من شروط قيام نظام عادل يسمح بمشاركة الجميع.

إن التمثيل – أو المشاركة غير المباشرة في إتخاذ القرارات السياسية – هو أنجح وأسلم الوسائل لتمكين المواطنين من حكم أنفسهم خصوصاً في المجتمعات الكبيرة. ولكي يتحقق لهذا المبدأ النجاح لابد من توفر الشروط التالية:

- لابد أن يكون النائب من مواطني الدولة ومن المقيمين فيها.
- لابد أن يكون النائب مقيم في الدائرة الانتخابية التي يرغب تمثيلها.
- لابد أن يكون الناخبون على علم بما يقوم به نائبهم؛ وهذا يعني أن تكون كل أعمال النواب علنية وخلال جلسات مفتوحة إلا ما تقتضيه مصلحة الوطن وأمنه.

(٣) التعددية السياسية

التعددية السياسية مبدأ أساسي وركن من أركان النظامين الشوري والديمقراطي. فكل من النظامين يقومان على أساس مبدأ تعدد الآراء، وتعدد الأفكار، وتعدد البرامج. فتعدد

وتنوع مظهر من مظاهر النمو والازدهار. فلكل المواطنين الحق في اختيار الوسيلة التي تعتقدون أنها ستحقق هدفهم طالما أنها مشروعة وفى إطار الدستور.

(٤) الانتخابات

إن أحد ضمانات نجاح اللعبة السياسية - في كلا النظامين: الشوري والديمقراطي - هو توفر «الإدارة الانتخابية». إن وجود منافسات حرة ومفتوحة للجميع هي الأداة الوحيدة لنجاح أي نظام شعبي عادل يحقق الاستقرار والسلام للجميع.

ولكي يكون لهذه الانتخابات الأثر المنشود والغرض المطلوب لابد من توفر الآتي:

- الانتخابات حق لكل مواطن تتوفر فيه الأهلية ووصل السن القانونية.
- لكل مواطن صوتاً واحداً في الانتخابات. بمعنى أن كل المواطنين متساويين سياسياً وفي الفرص المتاحة وأمام القانون.
- توفر اختيارات عديدة. وهذا يعني أن ما يسمى بإنـتخابات المرشح الواحد ليست في الحقيقة انتخابات وإنما هي استفتاءات، والفرق بينهما شاسع. فالانتخاب يقوم على أساس مبدأ الاختيار، بينما الاستفتاء يقوم على الرفض أم القبول.
- توقيت الانتخابات لابد أن يكون ثابتاً بنص قانوني.
- وللانتخابات - في النظامين الشوري والديمقراطي - وظائف عديدة لعل من أهمها الآتي:
- إعطاء الصبغة الدستورية والمشروعية للنواب ولكل ممثلي الشعب.
- تفرض على كل المرشحين أنفسهم في الانتخابات أن يعرضوا برامجهم وتصوراتهم المستقبلية على الناخبين من أجل الاختيار من بينها من يناسب رغبة الأغلبية.
- الانتخابات تتيح الفرصة لكل قوى الشعب العاملة وكل التكتلات السياسية للسعي من أجل بناء إئتلافات سياسية من أجل الوصول للحكم.
- الانتخابات تتيح الفرصة للشعب بالقيام بتغيير كل المسؤولين غير المرغوب فيهم.
- وأخيراً، فالانتخابات تساعد على حل النزعات السياسية بالطرق السلمية.

(٥) حكم الأغلبية وحق الأقلية

النظامان الشوري والديمقراطي يقومان على مبدأ أساسي هو حق الأكثرية في الحكم وتسيير شئون الدولة، بشرط ضمان واحترام حقوق الأقليات والسماح لها بممارسة ما

التعددية السياسية فيا الدولة الشورية

تريد في ظل القانون.

ولكى يتحقق التوازن بين حكم الأغلبية وحق الأقلية لابد أن يقوم النظام السياسي على تحقيق الضوابط التالية:

- توفر انتخابات دورية، حرة، وتنافسية.
 - الفصل بين السلطات الثلاث – التشريعية، التنفيذية، والقضائية.
 - تمكين السلطات الثلاث من مراقبة بعضها البعض، وتحقيق التوازن بينهما.
 - سيادة القضاء.
- وهنا لابد من الإشارة – أيضاً – إلى دور الأقليات السياسية في النظامين الشوري والديمقراطي، والذي يمكن حصره في الآتي:
- حق الاعتراض على الأكثرية التي بيدها زمام الأمور.
 - حق التعبير على أرائها الفكرية والسياسية، طالما أنها لا تتعارض مع القانون والنظام الأساسي العام.
 - حق الإيمان بما تريد والدفاع عنه بالطرق المشروعة.



المعارضة.. وحق الأقليات السياسية

من المعروف أن للمعارضة دورها الذي لا يمكن إنكاره في تسيير شئون الحكم، وذلك لما تحقّقه من فوائد ومزايا، لعل من أهمها بأنها تحول بين الحكومة والإستبداد، وتعمل دائماً على إلزام الحكومة بجادة الصواب وتساعد على الاستقرار في السياسة. ويلخص بعض الكتاب والمفكرين أهم مزايا المعارضة في النقاط الآتية:

(١) تأكيد الحرية لكل فرد من أفراد الأمة، وإعطاء الحق له بأن يعبر عن رأيه وشعوره في كل فرصة تتيح له وكل موقع يكون فيه.

(٢) أن الأقلية يجب أن تطيع وتحترم قرارات الأغلبية دون أن تحمل على تغيير لأن ذلك يتصل بالحريات الفكرية المقررة والمُعترف بها لكل الأفراد في المجتمع.

(٣) إمكانية التغيير السلمي للحكومة. إن وجود المعارضة الصادقة يمكن المواطنين من نقل السلطة بالطرق السلمية عن طريق الانتخابات، إذا ما اتجهت أغلبية الشعب إلى اعتناق فكر المعارضة وبرامجها.

(٤) من مزايا المعارضة أنها تقوم بتكوين رأي عام مستنير إزاء المشاكل العامة. وإذا استعرضنا دور المعارضة في النظام الشوري وحقها الكامل في ممارسة دورها الطبيعي، نجد أن المعارضة في هذا النظام هي حق وواجب.

إذ نجد الإسلام يعطى الحق الكامل للأقليات السياسية ولكل من يرى أعوجاجاً في الاعتراض على الأكثرية المناصرة للحكم القائم، وذلك لأن الهدف الأساسي هو الإصلاح والخير وليس السيطرة على مقاليد الحكم، وأن تغيير كل ما يعيق التقدم والخير واجب

تمليه الشريعة الإسلامية؛ «ولتكن منكم أمة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون».

هذا الدور يمكن للمعارضة أن تقوم به على أكمل وجه؛ ويقول رسولنا، صلى الله عليه وسلم، تأكيداً على استمرار الخير والصلاح وتشجيعاً لمعارضة كل حكم لا يعمل لما فيه خير الأمة وسلامة أبنائها: «من رأي منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان».

وسار على هذا النهج كل الخلفاء الراشدين حيث نجد أبا بكر الصديق يقف أمام المسلمين ويعلن لهم حق المعارضة ووجوبها على كل مسلم فقال: «أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم».

وما ذلك الموقف الذي وقفه أحد المسلمين عندما قام عمر بن الخطاب يوضح حق المعارضة ووجوبها عند حدوث الخطأ والانحراف قائلاً: «إن رأيتم في أعوجاجاً فقوموني..» فقام أحد المسلمين في ذلك المجلس وقال له قولته المشهورة: «والله لو رأينا فيك أعوجاجاً لقومناك بسيفونا»، فما كان من أمير المؤمنين عمر إلا أن ابتسم وقال: «الحمد لله الذي وجد من يقوم عمر بحمد السيف».

إن الأقليات السياسية المعارضة للسلطة القائمة لها من الحرية التامة كما لفرد في الأمة سواء بسواء، وذلك لأن هذه الأقليات السياسية تمثل أفراداً من الأمة لهم حقوق وعليهم واجبات فيها.

وباستعراض التاريخ الإسلامي المتطاوّل نجد أن حق المعارضة قد أتاحه الإسلام بدون حدود ولا يوجد له نظير ولا مثيل في أي نظام آخر، والمعارضة في النظام الشوري حق طالما لا تعتمد وسائل تهدد أمن الدولة الإسلامية أو عقيدتها، وطالما أن المعارضة لا تستخدم الوسائل غير المشروعة.

ففي عهد النبوة - ذلك العهد الذي يمثل قمة الدولة الإسلامية وعظمتها - كانت هناك أقلية معارضة للأكثرية، وهذه الأقلية هي جماعة من الأوس والخزرج، وكان على رأسهم رئيس المنافقين - عبد الله بن أبي سلول - من الخزرج، وذلك لأنه كان مرشحاً لرئاسة أهل المدينة قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إليها، ولكن هذه الهجرة حالت دون أمنيته في ذلك.

ولكنه رأي هو ومن بقى على الإخلاص له أن يتظاهروا بالدخول في الإسلام موافقة لمن دخل فيه من جمهور الأوس والخزرج، على أن يمثلوا دور المعارضة كلما سنحت لهم الفرصة ذلك فلعلهم يؤثرون يوماً في جمهور من صدق في الدخول في الإسلام فيرجعونهم

الفصل الثاني: الشورى والديمقراطية

إلى مثل ما كانوا عليه من قبل، وقد أخذوا من أجل هذا اسم المنافقين، لأنهم كانوا يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام.

ورغم أن رسولنا الكريم ﷺ كان يعرفهم، وأن الله قد عرفه أياهم وعن نواياهم الحقيقية، فقد قبل الرسول منهم ما يظهرونه من التبرؤ ولا يؤاخذهم بشيء على ما أظهروه من معارضة، ويرى هذا خيراً من أخذ الناس بالكبت والقهر، وأن الحرية السياسية هي حق من الحقوق التي يجب الإيمان بها، فهي تفيد الحكم ولا تضره، وتربي الناس تربية حرة كريمة، وتزيد المؤمنين إيماناً والتزاماً وعملاً من أجل الدين، وهي تقطع الطريق أمام كل من تسول له نفسه أن يسلك سبيل الطغيان في الحكم.

وفيما يلي بعض الأمثلة عن نماذج المعارضة التي قام بها المنافقون ضد الرسول الكريم، صلى الله عليه وسلم:

(١) من نماذج المعارضة التي قام بها المنافقون ضد الرسول صلى الله عليه وسلم نقض بنو قينقاع وهم من يهود المدينة حلفهم مع المسلمين، وكانوا حلفاء الخزرج قبل الإسلام واستمروا على حلفهم معهم بعده.

فلما نقض اليهود حلفهم مع المسلمين تبرأ عبادة بن الصامت أحد رؤساء الخزرج من حلفهم، فقام زعيم المنافقين عبد الله بن أبي سلول بالتشبث به وقال: إني رجل أخشى الدوائر - يعني أنه يخشى أن يصاب اقتصاد المدينة بسوء إذا جلا منها اليهود لأنهم كانوا أصحاب أموال وفيرة فيها وكانوا يقومون فيها بصناعات مهمة مثل صناعة الذهب ونحوها - فأنزل الله فيه قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أرباباً بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين، فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة، فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين...﴾ (المائدة ٥١-٥٢).

(٢) ولم يكتف المنافقون بهذا بل أظهروا المعارضة - أيضاً - في غزوة أحد، وقد سبق للمسلمين أن اختلفوا في الخروج من المدينة لقتال قريش وكان من رأي النبي ﷺ ورأي المهاجرين والأنصار ألا يخرجوا من المدينة، فاختار رئيس المنافقين هذا الرأي أيضاً - لشيء في نفسه - وكان من رأي الشباب الخروج من المدينة ومواجهة العدو، فوافق النبي صلى الله عليه وسلم على رأي الشباب لكثرتهم.

ولكن هذا القرار الذي اتخذه الرسول ﷺ أغضب عبد الله بن أبي سلول، مما دفعه بأن يقول - عندما وصل جيش المسلمين مكان يسمى الشرط، وهو بستان بين أحد والمدينة

— بإرجاع ثلاثمائة من أصحابه إلى المدينة وقال قولته المشهورة: «عصاني! اطاع الولدان.. فلم نقتل نفسنا!!؟» فاتبعهم عبد الله بن عمرو من الأنصار وقال لهم يا قوم أحذروا الله أن تخذلوا قومكم ونيبيكم، فقالوا له: «لو نعلم قتالاً لاتبعانكم..» فقال لهم: أبعدهم الله، فسيغني الله نبيه عنكم.

وهذا العمل أدى إلى أن أنقسم المسلمون فرقتين في شأنهم، فرقة رأيت قتالهم وفرقة رأيت تركهم. وبعد نقاش أنزل الله في شأنهم قوله تعالى: «فما لكم في المنافقين فئتين والله أركسهم بما كسبوا، أتريدون أن تهتدوا من أضل الله ومن يضل الله فلن تجد له سبيلاً..» (النساء - ٨٨)، فتركهم وشأنهم لأن وجودهم في الجيش يضر ولا ينفع، ويهزم ولا ينصر، وبذلك يكون من الخير للمسلمين عدم وجودهم في الجيش. والمهم في هذه القصة أنهم تركوا أحراراً - أيضاً - رغم أن القرآن قد صنفهم وكشف نياتهم وبواطنهم.

(٣) وهناك مثال ثالث على معارضة المنافقين في عهد النبوة كان يوم غزوة بني المصطلق، ففي أثناء رجوع المسلمين من هذه الغزوة خاصم أجير لعمر بن الخطاب حليفاً لخزرج فضربه حتى سال دمه فاستصرخ الرجل قومه الخزرج.. واستصرخ الأجير المهاجرين فثار الذعر بين الفريقين وكادوا أن يقتتلوا لولا أن خرج عليهم الرسول ﷺ فقال: ما بال دعوى الجاهلية.. يا فلان؟ فأخبر بالخبر، فقال: دعوها فأنها منتنة. ثم كلم المضروب حتى أسقط حقه، وسكنت الفتنة. ولكن هذا لم يرض عبد الله بن أبي سلول فانتهازها فرصة لإظهار معارضته، وكان عنده رهط من الخزرج فقال لهم: ما رأيت كالليوم مذلة؟ أو قد فعلوها؟ نافرونا في ديارنا، والله ما نحن والمهاجرون إلا كما قال الأول - سمن كلبك يتبعك - أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل.

ثم ألفت إلى رهطه وقال: هذا ما فعلتم بأنفسكم.. احللتموهم بلادكم وقاسمتموهم أموالكم. أما والله لو أمسكتهم عنهم بأيديكم لتحولوا إلى غير داركم ثم لم ترضوا بما فعلتم حتى جعلتم أنفسكم غرضاً للمنايا دون محمد!! فأيتتمتم أولادكم.. وقللتم وكثروا.. فلا تنفقوا عليهم حتى ينفضوا من عنده.

هكذا كان رئيس المنافقين عبد الله بن أبي سلول ينظر إلى المهاجرين باعتبارهم أجنبين وباعتبارهم أشبه بالاستعمار المستغل الذي يجب التخلص منه وعدم مساعدته والتعامل معه ويقيم معارضته لهم على هذا الأساس، ويتجاهل أن التشبيه بين المهاجرين رضوان الله عليهم أجمعين والاستعمار شيء لا يمكن تصوره أو قبوله من قبل الأنصار أنفسهم، وذلك لأن المهاجرين قد خالطوا الأنصار في الدور وامتزجوا بهم امتزاجاً تاماً حتى صاروا كالبنيان يشد بعضه بعضاً، وكالجسد الواحد الذي إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر

والحمى.. وأن العلاقة بينهما هي علاقة عقيدة وإيمان وليست علاقة دم أو قبيلة أو أرض. وكان في مجلس عبد الله بن أبي سلول - في تلك اللحظة - شاب قوى الإيمان اسمه زيد بن أرقم فذهب إلى النبي ﷺ وأخبره بهذه المؤامرة الخطيرة. وكان في مجلس النبي ﷺ عمر بن الخطاب فاستأذن الرسول ﷺ في قتل عبد الله بن أبي سلول أو أن يؤمر أحداً غيره ليقتله، فنهاه النبي ﷺ وقال له: «كيف يا عمر إذا تحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه؟!»^(٥٣)

هذه مجرد نماذج من المعارضة التي كان الرسول ﷺ قد سمح بها لمعارضيه طالما أنهم لا يعملون على هدم الدولة أو المساس بكيانها وشخصيتها الإسلامية؛ ووفقاً لهذا المنهج سار صحابة الرسول ﷺ.

ففى عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه وعندما تصاعدت المعارضة في عهده لم يضق صدره بهذه المعارضة، وذلك لأنه كان ينظر إليها حقاً وأصلاً من أصول الحكم الإسلامي، ووسيلة تساهم في العمل من أجل المحافظة على الاستقرار والأمن، وأداة للإصلاح وتقديم الحل الأمثل والبدائل المختلفة في نطاق شريعة الإسلام، حسب الظروف والأوضاع والضرورات. وظل الخليفة عثمان بن عفان ينظر إلى شكاوى المعارضين والمحتجين على سياسته، ويقدم لهم التعليلات ويحقق في كل ما يعترضون به عليه. ومع أن معارضتهم للخليفة عثمان كان خارجة عن الحدود المعقولة لأنها كانت قد اتخذت شكل التمرد والعصيان لا شكل المعارضة، رغم ذلك كله فقد قدم لهم عثمان بن عفان التعليلات والحلول التي يراها مناسبة حتى آخر لحظة.

أما في عهد خلافة الإمام علي، كرم الله وجهه، فإن المعارضة قد أخذت شكلاً آخر، فعندما رفض معارضوا علي التحكيم بينه وبين معاوية لم ينكر عليهم ذلك، ولم ينكر عليهم أصرارهم على المعارضة، بل قال لهم في بعض خطبه: «إن لكم علينا ثلاثاً ما صحبتمونا: لا تمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه، ولا تمنعكم الفئى ما دامت أيديكم معنا، ولا نقاتلكم حتى تبدأونا.»

بعد هذا العرض الموجز عن المعارضة وموقعها في الدولة الشورية لابد من توضيح بعض النقاط التي لابد من الإلتزام بها من أجل وجود معارضة صحيحة مثمرة تسعى من أجل الخير والإصلاح لكل أمة - وليس لمجرد طائفة، والتي بهمها الحق والوقوف إلى جانبه مهما كلف الثمن. ومن هذه النقاط الآتي:

(١) مع إيماننا الكامل بأن الشورى والمعارضة شيئان متلازمان بل ويمكن اعتبارهما وجهين لعملة واحدة - إذ يجب المشاورة والمراجعة وتبادل الرأي والنصيحة بين أفراد الأمة

وهذا واجب شرعي يمليه علينا ديننا الحنيف - رغم إيماننا بكل هذا إلا أنه يجب أن تكون نظرتنا للمعارضة باعتبارها أداة خير لا أداة شر، وأداة بناء لا أداة هدم، وأداة عطاء لا أداة أخذ فقط؛ من أجل المصلحة العامة للأمة ككل دون الإخلال بقوانين ونظم الدولة وبما لا يتعارض وشريعة الأمة، مستخدمة الوسائل المشروعة في تحقيق أهدافها.

(٢) يجب ألا تكون المعارضة هواية نمارسها في نوادي معينة وكأنها كرة قدم؛ بل يجب أن تكون المعارضة عند حدوث الخطأ أو توقع حدوثه، أو من أجل تقديم البديل الأحسن.. والأفضل.. والأقوى.

فالمعارضة لا تعني المخالفة حباً في المخالفة. ولا تعني الانتماء اللاواعي وغير المسئول الذي يدفع الفرد إلى الجري في هذا التيار أو ذاك أو الإلتزام إلى هذا التنظيم دون ذاك من غير وعي ولا إدراك، بحيث تراه يخالف ويعارض كل من ليس معه في التنظيم الذي هو فيه حتى ولو كان غيره على صواب وهو على خطأ. فهذا الصنف من المعارضة مرفوض لأنه ليس في الحقيقة معارضة بل اندفاع أعمى قد يكون عن جهل أو تعنت، وعادة ما يقود هذا النوع إلى الصراع والهدم وليس البناء والإصلاح الذي تسعى إليه المعارضة. وفي هذا الخصوص يقول الرسول، صلى الله عليه وسلم: «لا يكن أحدكم أمعة - أي فاقد الرأي تابعاً - إن أحسن الناس أحسن معهم وإن أساء الناس أساء. كلا!! ولكن إن أحسن الناس أحسن معهم وإن أساءوا حكّم عقله وعدل عن طريق الصواب. فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته.» أي مسئول مسئولية كاملة.. مسئول بالنقد الحر النزيه.. مسئول بالتوجيه الحسن والمراقبة العادلة لا بالتمرد والرفض والقضاء على كل ما يخالفه في الرأي.

(٣) يجب أن تعمل المعارضة على مساعدة الحكومة القائمة على الاستقرار والنهوض بالأمة وسيادة الأمن فيها، ولا يجب أن يكون هدف المعارضة كما هو الحال في دول الغرب - مجرد السيطرة على السلطة والوصول إلى الحكم واقتناص أخطاء الطرف الآخر.

(٤) لا يحق للمعارضة استخدام الوسائل غير المشروعة، ولا يجب - بل لا يحق للمعارضة - استخدام شعار ميكافيلي الذي يقول: «إن الغاية تبرر الوسيلة»، بل يجب أن يكون شعارنا هو: «استخدام كل الوسائل المشروعة» من أجل تحقيق أهدافنا والتي هي أهداف الشعب. ونعني بالوسائل المشروعة هنا كل الوسائل التي لا تتعارض مع كتاب الله وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم.

(٥) يجب على المعارضة أن تعرف جيداً دورها الحقيقي، ويجب أن تتفادى التغيير عن طريق القوة إلا في الظروف التي لا بديل عن استخدام القوة من أجل إحداث التغيير للحق ولصالح كل الأمة.

الفصل الثاني: الشورى والديمقراطية

(٦) يجب على المعارضة احترام قرارات الأغلبية وتنفيذها مع حقها في الاحتفاظ برأيها، وحقها في أن تحاول أن تقنع الآخرين به طالما أنه لا يخل بشريعة الأمة ودستورها.

هذه هي المعارضة المطلوبة؛ وهكذا يجب أن تكون في ظل النظام الشوري الذي نسعى من أجل إيجاده بإذن الله وإقامة الحكم على أساسه. بعد هذا العرض السريع للمعارضة وحقها ودورها في الدولة الشورية يبرز سؤال مهم هو كيف يجب أن تكون المعارضة – أو بمعنى آخر – أحزاب المعارضة في الدولة؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل القادم بإذن الله.



الأحزاب السياسية

- ما هي الأحزاب السياسية؟
- ما هي العوامل التي تؤدي
لنشأة الأحزاب؟
- ما هي نوع الأحزاب السياسية
الموجودة الآن؟
- الأحزاب السياسية بين الأنصار
والمعارضين؟

ما هي الأحزاب السياسية؟

اختلف الكتاب والمفكرون في تعريف الأحزاب، فكل فريق يعرفها وفقاً لنوع الأحزاب التي يؤمن بها أو التي يتصورها!! فعلى سبيل المثال - لا الحصر - نجد بعض المفكرين ينظر إلى الأحزاب على أنها مجموعات عقائدية منظمة، ومن هؤلاء المفكرين المفكر «بنجامين كونستان» (١٨١٦م) الذي يعرف الحزب على أنه «جماعة من الناس تعتنق مذهباً سياسياً واحداً». (٥٥) وعلى هذا النهج سار المفكر الأستاذ «إبراهيم درويش» إذ عرف الحزب على أنه «مجموعة من الأفراد مكون لبناء سياسي لتحقيق أهداف معينة عن طريق السلطة السياسية وذلك وفق العقيدة التي تحكم سلوكه وربما تتضمن قراراته». (٥٦)

ولكن على العكس من هذا الرأي يذهب المفكر الفرنسي المعروف «موريس دو فيرجيه» الأستاذ في معهد الدراسات السياسية في جامعة باريس - في كتابه المشهور (الأحزاب السياسية) حيث ينطلق في دراسته محاولاً دحض الافتراض الشائع بأن: «الأحزاب هي هيئات عقائدية في الدرجة الأولى»، ويعتقد دوفيرجيه بأن الأحزاب الحاضرة تتميز بطبيعة تنظيمها أكثر مما تتميز برامجها أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليه أعضاؤها.

ومن هذا المنطلق فهو يعرف الأحزاب على أنها «ليست مجرد جماعة ولكن انسجام بين جماعة، إنها اتحاد جماعات صغيرة مبعثرة في عرض البلاد والربط بينهما في مؤسسات متضامنة».

كما ذهب إلى نفس الرأي المفكر «دزرائيلي» الذي عرّف الحزب على أنه «الرأي المنظم». ومن المفكرين العرب الذين عرفوا الأحزاب على هذا النمط نجد الأستاذ

التعددية السياسية فيا الدولة الشورية

«سليمان الطماوي» الذي عرف الحزب بأنه «مجموعة من الأفراد متحدة تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين».

إن أغلب الكتاب رغم إختلاف تعريفاتهم للأحزاب السياسية يشترطون شروطاً لا بد من توافرها من أجل وجود الأحزاب ومنها:

- (١) وجود جماعة منظمة لديها انسجام مع بعضها البعض.
- (٢) يجب أن يتوفر لدى هذه الجماعة برنامج معين يشتمل بطبيعة الحال على آراء واجتهادات سياسية واجتماعية واقتصادية ومالية في إطار فلسفة معينة.
- (٣) يحق لهذه الجماعة استخدام جميع الوسائل من أجل تحقيق أهدافها.
- (٤) أن هذه الجماعة عادة ما يكون هدفها الوصول إلى الحكم من أجل تنفيذ برنامجها.

وبعد هذا العرض الموجز نرى من الضروري تحديد موقفنا من هذه التعريفات السابقة.

في تصوري أن الحزب ليس مجرد رأي منظم فقط - كما يقول «دزرائيلي» - وذلك لأن الرأي المنظم لا يكفي لتكوين حزب بل لابد من توفر شروط أخرى كالتنظيم، والبرنامج، ونوع الوسائل المستخدمة؛ ووجود المنطلقات التي تنطلق منها جماعة معينة لتحقيق أهدافها المنشودة.

ومن جهة أخرى لا يكفي (الانسجام) و(الاتحاد بين الجماعات الصغيرة المبعثرة من أجل تحقيق معنى الحزب)، كما يدعي أو كما يعرفه «موريس دوفيرجيه»، بل هو - أيضاً - أكثر من ذلك، فوجود النظرة المشتركة والتصور المشترك واستخدام الوسائل المشتركة والعمل المشترك يعتبر من الضرورة بمكان من أجل تكوين أي حزب.

ومن جهة ثالثة فإنه لا يكفي مجرد الاشتراك في العقيدة الواحدة من أجل تكوين حزب - مع أن وجود عقيدة معينة أمر ضروري - لأنه حتى الذين يعتقدون العقيدة الواحدة قد تكون لهم تصورات واجتهادات وبرامج مختلفة. فعلى سبيل المثال نجد الماركسيين رغم اتحادهم في العقيدة الماركسية، التي تؤمن بأنه لا إله والحياة مادة، نجدهم يختلفون في الاجتهادات ولديهم العديد من الأحزاب.

من كل ما تقدم نستطيع أن نعرف الحزب بأنه «مجموعة منظمة من الأفراد الذين تربطهم عقيدة واحدة ويجتمعون من أجل تحقيق برامج سياسية واقتصادية واجتماعية

الفصل الثالث: الأحزاب السياسية

مشتركة، مستخدمين كل الوسائل المشروعة من أجل المساهمة في بناء الأمة وتحقيق صالحها العام».

ومن هذا التعريف نستطيع أن نلخص الأركان السياسية التي يجب توافرها من أجل تكوين أي حزب، ومن هذه الأركان ما يلي:

(١) وجود جماعة منظمة ومنسجمة مع بعضها البعض.
(٢) أن تكون هذه المجموعة ذات عقيدة واحدة وذلك لأنه لا يمكن أن يتكون حزب معين من مجموعة أفراد لديهم عقائد مختلفة.

وذلك لأنه من المسلمات التي لا جدال فيها أنه لا يمكن أن تجد إنساناً مسلماً يؤمن بأن لا إله إلا الله يعمل مع إنسان ملحد يؤمن بنقيض ذلك – لا إله والحياة مادة – وبالتالي لا يمكن أن يعملوا من أجل تحقيق هدف واحد.

(٣) الركن الثالث هو وجود برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تعمل هذه المجموعة من أجل تحقيقها أو تحقيق بعض منها على الأقل.

(٤) لا يحق لهذه المجموعة إتباع المذهب الميكافيلي الذي يبيح كل الوسائل من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، هذا المذهب الذي يقول الغاية تبرر الوسيلة، بل يجب على الأحزاب التي نعنيها أن تستخدم كل الوسائل المتاحة والمشروعة لها في إطار شريعة الأمة ودستورها الأساسي.

(٥) يجب ألا يكون الإستيلاء على السلطة هو الهدف الأساسي والوحيد للحزب من أجل تحقيق أهدافه، بل يجب أن يكون هدف الحزب هو تحقيق الصالح العام ومحاولة تغيير كل أنواع المنكر استجابة لقول الرسول، صلى الله عليه وسلم، في الحديث الشريف: «من رأي منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان».

وبذلك فإن كل مجموعة من الأفراد المنظمين الذين تتوفر فيهم هذه الشروط – وفي تصورنا أنها متوفرة في كل حركة إسلامية واعية – تمثل حزباً سياسياً بالدرجة الأولى، شاء القائمون عليها أم لم يشاءوا، وسواء اعترفوا بذلك أم لم يعترفوا، وسواء انطلقوا من هذا التصور أم لم ينطلقوا.



ما هي العوامل التي تؤدي إلى نشأة الحزب؟

لقد اختلف الكتاب والمفكرون السياسيون – أيضاً – في العوامل التي قد تؤدي إلى ظهور الأحزاب السياسية، وفيما يلي أهم العوامل التي ربما تؤدي إلى ذلك:

١- الأساس النضالي

وأول من قال بهذا الأساس لظهور الأحزاب السياسية هو المفكر «لوويل» (Lowelle)، ولا يزال هذا الأساس سائداً في كثير من الدراسات الفلسفية السياسية. وجوهر نظرية «لوويل» أنه قسم الشعور الإنساني – بالنظر إلى ظاهرة التغيير ولوازمه – إلى نوعين: ■ الأشخاص الليبرالين: وهم الذين يؤمنون بالتغيير ويوافقون عليه مستخدمين كل الوسائل ومنسلخين عن كل القيم.. والعادات.. والتقاليد. ■ الأشخاص المحافظين: وهم الذين يؤمنون ببقاء الأحوال على ما هي عليه دون المساس بالقديم دون التشجيع على حدوث أي تغيير.

٢- الأساس العقائدي

يرى فريق من الكتاب أن الأساس الذي يقوم عليه تكوين الأحزاب هو ما يجتمع عليه أعضاء الحزب من عقيدة سياسية، لأن أعضاء الحزب يشتركون في الإيمان بهذه العقيدة فيما بينهم كما أنهم خلصوا إلى أن أساس وجودهم هو عنصر العقيدة. وبالتالي فالعامل العقائدي قد يكون له أثر كبير في تكوين الأحزاب واستمرارها.

٣- الأساس الاجتماعي - الاقتصادي

ومن جهة أخرى يذهب فريق آخر من الكتاب أن أساس تكوين الأحزاب هو العامل الاجتماعي والاقتصادي، كأن يقوم العمال بتكوين حزب لهم يسمونه حزب العمال أو كأن يقوم أصحاب الطبقة الواحدة بتكوين حزب لهم يسمونه اسماً معيناً وهلم جرا.

٤- أساس الجماعات البرلمانية واللجان الانتخابية

ورغم الأسس السابقة والتي تعتبر الأكثر احتمالاً في شأن تكوين الأحزاب نجد مجموعة من المفكرين يذهبون مذهباً آخر بخصوص ميلاد الأحزاب السياسية. وعلى رأس هؤلاء الكتاب المتخصصين المفكر «موريس دوفيرجيه» الذي يرى أن ميلاد الأحزاب السياسية قد ارتبط ونشأ من الجماعات البرلمانية واللجان الانتخابية.

ووفقاً لنظرية «دوفيرجيه» فإن الجماعات البرلمانية وجدت أولاً مع نشأة تطور البرلمان نفسه، ثم ظهرت اللجان الانتخابية، ثم أدى ذلك إلى حدوث اتصال دائم ومستمر بينها. ومن هذه الإتصالات الدائمة المستمرة بين الجماعات البرلمانية واللجان الانتخابية بزغت فكرة الأحزاب السياسية إلى الوجود، ثم تطورت فأصبحت في معناها الحديث إحدى مؤسسات النظام السياسي.^(٥٧)



ما هي نوع الأحزاب الموجودة الآن؟

ما نقصده هنا بنوع الأحزاب الموجودة الآن هو وضعية هذه الأحزاب من الناحية النوعية (الكيفية) ومن الناحية العددية (الكمية). بمعنى آخر ما يمكن أن نسميه بالتنوع الكيفي (النوعي) والتنوع الكمي (العددي). من هذه المنطلقات يمكن لنا تقسيم الأحزاب الموجودة الآن إلى:

(١) **التنوع الكيفي (النوعي)**: ويشتمل هذا التقسيم عدة أنواع أهمها:

أولاً: أحزاب عقائدية دينية ولا دينية، مثل: الأحزاب الشيوعية، والأحزاب العلمانية، والأحزاب الفاشية، والأحزاب الإسلامية، والأحزاب المسيحية.
ثانياً: أحزاب البرامج. وثالثاً: أحزاب الأشخاص.

(٢) **النوع الكمي (العددي)**: ويشتمل هذا النوع الآتي: نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، ونظام الأحزاب المتعددة.

التنوع الكيفي (النوعي)

أولاً: أحزاب العقائد

وهذا النوع من الأحزاب هو الذي ينطلق من منطلقات عقائدية يؤمن بها أعضاء هذه الأحزاب إيماناً كاملاً وهي أحزاب عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الأحزاب التالية:

(١) الأحزاب الشيوعية:

وهي أحزاب تنكر الدين كله بل وتتهمه بالتخدير للشعوب وتعزو إليه كل تخلفها وتخاذلها وتعتبر الدين أداة اخترعها الاقطاعيون من أجل السيطرة على الطبقة المسحوقة!!

وهذا الحزب يحمل عقيدة (لا إله والحياة مادة)، ومن هذا المنطلق فهم لا يعترفون بحرية الرأي، وأي فرد لا يحمل العقيدة الشيوعية يعتبر عدواً لهم ويحق سحقه، وبالتالي فهم لا يمنحون الشرعية لأي حزب آخر غير حزبهم الشيوعي.

إن الفلسفة الشيوعية ترى أن تعدد الأحزاب ليس إلا صدى لإنقسام المجتمع البرجوازي إلى طبقات. فيكون الطبيعي أن يتحد الأفراد الذين ينتمون إلى طبقة معينة في حزب معين للدفاع عن مصالحهم. ولما كانت الفلسفة الشيوعية تستهدف القضاء على جميع الطبقات غير الطبقة العاملة، فإن سبيلها الوحيد إلى ذلك هو إقامة دكتاتورية البروليتاريا المعروفة؛ وطليلة البروليتاريا هي الحزب الشيوعي الذي ينضوي تحت لوائه أكثر العناصر ثورية وإيماناً بالمذهب الماركسي. ومثل هذه الفلسفة تأبى بطبيعة الحال قيام تنظيمات سياسية معارضة لها.

وإذا كانت الأحزاب الشيوعية في بعض الدول - خاصة العربية والإسلامية منها - قد لا تنادى بالشيوعية علناً وتتستر وراء ذلك بالاشتراكية، وتتحالف في شكل (جبهة) تضم الشيوعيين وغير الشيوعيين، وقد تقف أيضاً موقفاً الحياد من الأديان (بل أنها أصبحت في بعض الأحيان تتكلم عنه وتنادي بالمحافظة عليه ومحاولة استخدامه)، فإن ذلك لم يكن إلا من قبيل «التكتيك» والإيمان بأن الغاية تبرر الوسيلة. أما فيما يتعلق باستراتيجية الشيوعيين طويلة المدى، فإن الحزب الشيوعي يعمل جاهداً على الانفراد بالسلطة بأي طريقة كانت وإقامة المجتمع الشيوعي والقضاء على كل من يعادي الشيوعية.

وفي هذا النظام - كما هو الحال في كل من روسيا والصين واليمن الجنوبي (سابقاً) - فالحزب هو الذي يختار المرشحين في كافة المجالات ويقدم للشعب مرشحاً واحداً، وليس أمام الناخبين إلا أن يقبلوه أو يرفضوه.. ومن ذا الذي سيرفض؟!

والحزب هو الذي يختار أعضاء الحكومة، وكبار أعضاء الجهاز التنفيذي في كافة المجالات، والحزب هو الذي يسيطر على الصحافة وعلى أجهزة الإعلام، والحزب هو الذي يرسم خطط الدولة في كافة المجالات، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وباختصار فالحزب هو الذي له حق فعل ما يشاء وهو المالك لكل الأمور!

(٢) الأحزاب العلمانية:

كلمة علمانية تعني عدة أشياء منها أن المنهج الذي يتبع منهج يقتصر على الشأن الدنيوي، أو اللاديني، وهذه الأحزاب باختصار هي التي تفصل بين الدين والدولة، وتعتبر أن الدين لا دخل له بالسياسة.

ومن هذه الأحزاب الأحزاب القومية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وكل الأحزاب القومية والوطنية الأخرى التي تنادي بفصل الدين عن الدولة.

ومن أول الأحزاب التي قامت بفصل الدين عن الدولة في المجتمع الإسلامي هو الحزب الوطني التركي. يقول الدكتور «محمد إقبال» تعليقاً على هذا الحدث المشؤوم: «إن رجال الحزب الوطني التركي استقوا - في الواقع - فكرة الفصل بين الدين والدولة من تاريخ النظريات السياسية الأوروبية... فالمسيحية البدائية لم تقم كوحدة سياسية أو مدنية وإنما كانت نظاماً من الرهبنة في عالم غير طهور، لا تحفل بأمور الدنيا وتدين للسلطة الرومانية بالطاعة في كل أمر تقريباً».^(٥٨)

أما قادة حزب البعث فقد وضحو موقفهم في الوثيقة (١) للدستور الذي وضعه الحزب (الذي أسسه ميشيل عفلق)، والذي جاء في المادة الثالثة منه: إن المبادئ الاصلاحية خمسة، المبادئ الثلاثة الأولى منها هي^(٥٩):

■ فصل الدين عن الدولة.

■ منع رجال الدين من التدخل في الشؤون السياسية والقضاء القومي.

■ إزالة الحواجز بين مختلف المذاهب والطوائف.

أما الأستاذ «ساطع الحصري»، وهو من أوائل من نادى بالقومية العربية ودافع عنها، فقد أكد أن فصل الدين عن الدولة يعتبر من الأمور الضرورية من أجل النهوض والتقدم بالأمة العربية!! ولم يستنبط الأستاذ الحصري ذلك من عقيدة الأمة ولا تاريخها المشرق وإنما كان يستدل على ذلك بنظريات الغرب، ويقول في كتابه «ما هي القومية» في هذا الخصوص: «إن الأوروبيين قد انتهوا من حل قضية علاقة السياسة بالدين قبل نشوء فكرة القومية في بلادهم، لكن الذي حدث في العالم الإسلامي اختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً فإن الخلط بين الدين والسياسة قد استمر في البلاد الإسلامية والعربية حتى القرن الحالي (القرن العشرين)». ويستمر الحصري في هذا السرد حتى انتهى به المطاف إلى القول: «إن السياسة شيء والدين شيء آخر، وأنه من الخطأ المزج أو الخلط بينهما بل يجب فصلهما عن بعض». ومن هذا المنطلق انطلقت كل الأحزاب العلمانية الأخرى، وعلى هذا المنوال ما زالت تسير!!

(٣) الأحزاب الفاشية:

وهي الأحزاب التي تؤمن بالعنف وتعتبره الوسيلة الوحيدة في نشر مبادئها وفرض أفكارها؛ وبذلك فهي دائماً تلجأ إلى إنشاء كتائب عسكرية مدربة تستعين بها للتغلب على خصومها والوصول إلى الحكم كالحزب النازي والحزب الفاشي الإيطالي، إلخ. وهذه الأحزاب غالباً ما تكون سرية وقليلة العدد، وبالتالي فهي دائماً تهتم بالتنظيم وبناء الكوادر ومحاولة دفع الغير إلى المخاطر، بينما ينحصر دورهم هم في قطف الثمار التي يستشهد من أجلها الغير.

(٤) الأحزاب الإسلامية:

ومن الأحزاب السياسية تلك التي تتخذ القرآن والسنة النبوية عقيدة ومنهجاً لها في الحياة؛ ومن هذه الأحزاب على سبيل المثال - لا الحصر - حزب التحرير الإسلامي، وحزب السلامة التركي. وحزب التحرير الإسلامي هو حزب سياسي مبدؤه الإسلام وغايته استئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة إسلامية تنفذ نظم الإسلام وتحمل دعوته إلى العالم. وهو حزب يؤمن بإقامة أحزاب سياسية لمحاسبة الحكم أو من أجل الوصول إلى الحكم عن طريق الأمة، على شرط أن يكون أساسها العقيدة الإسلامية وأن تكون الأحكام التي تتبناها أحكاماً شرعية، ويمنع أي تكتل يقوم على أساس غير إسلامي.

أما حزب السلامة التركي - أو حزب الإنقاذ - الذي أسسه الدكتور نجم الدين أربكان في عام ١٩٧٠م، فمن أهم أهداف هذا الحزب:

- إقامة نظام حكم إسلامي دستوره القرآن.
- النهوض بالمسلمين على مستوى العصر وبخاصة في مجال التصنيع والتكنولوجيا الحديثة.

■ إعادة التعليم الديني وتعليم القرآن.

■ إنشاء مدارس للغة العربية.

(٥) الأحزاب المسيحية:

وهي الأحزاب التي تتخذ العقيدة المسيحية منطلقاً لها. ومن أشهر هذه الأحزاب حزبا المحافظين والأحرار في إنجلترا - في أول ظهور الأحزاب في تلك البلاد. وقد كان خلافهم خلافاً دينياً بحتاً؛ وحدث ذلك عندما انفصلت الكنيسة الإنجليزية عن كنيسة روما وترتب على ذلك ظهور فريقين: فريق يسمى (توري) وكان ينادي بعدم التسامح

الديني مع غير أتباع الكنيسة الرسمية، وفريق ثان يسمى (ونق) وينادي بالحرية الدينية للبروتستانت. وفي القرن التاسع عشر انتقل الخلاف من المسائل الدينية إلى المسائل السياسية، وهكذا ظهر حزب المحافظين وحزب الأحرار الذي سيطر عليه حزب العمال فيما بعد.^(١٠)

ثانياً: أحزاب البرامج

إن أحزاب البرامج – كما ننعنيها هنا – هي الأحزاب التي يتم اللقاء في داخلها على أساس البرامج المطروحة؛ فقد تكون هذه الأحزاب ذات عقائد مختلفة كأن يكون بعضها إسلامياً وبعضها شيوعياً والبعض الآخر ليبرالياً، وقد تكون الأحزاب منطلقة من عقيدة واحدة ولكن الخلاف بينها هو في الاجتهادات والبرامج المطروحة في الأصول والمنطلقات. واللقاء في هذه الأحزاب دائماً يكون بالدرجة الأولى على أساس المنطلقات والمبادئ الأساسية التي تم الإتفاق عليها. وهنا لابد من الإشارة إلى الفرق ما بين شيئين هامين – حتى لا يحدث اللبس – هما:

(١) أحزاب البرامج ذات العقائد المختلفة:

وهذا النوع من الأحزاب يتميز عن غيره بتمسكه ببرامج مميزة ومحددة، وبإختلاف أيديولوجي اختلافاً واضحاً عن أيديولوجية الأحزاب الأخرى. كما أن هذا النوع من الأحزاب يقر دائماً على أن أهم شروط العضوية تمسك العضو بمبادئ الحزب وعدم جواز انفصاله عن الحزب إلا في حالة تخلي القيادة عن مبادئ الحزب. وليس من السهل حدوث أي نوع من التعاون الصادق ما بين هذا النوع من الأحزاب وذلك للاختلاف العقائدي الذي تنطلق منه.

ومن أمثلة هذا النوع من الأحزاب الشيوعية والمسيحية والإسلامية وغيرها. والحقيقة لا يمكن إعتبار هذا النوع من أحزاب البرامج، ولكنها من الأحزاب العقائدية التي لها برامج خاصة بها.

(٢) أحزاب البرامج ذات العقيدة الواحدة:

وهذا في الحقيقة ما ننعنيه – حقيقة بأحزاب البرامج التي تنطلق من عقيدة واحدة ولكنها لديها تصورات وبرامج واجتهادات مختلفة. وعلى سبيل المثال الأحزاب الإسلامية كحزب السلامة التركي في تركيا وحزب الجمهورية الإسلامية في إيران وحزب التحرير الإسلامي وغيرها؛ هذه الأحزاب كلها لا تختلف فيما بينها إلا في الأمور الاجتهادية فكلها

تنادي بالإسلام، وكلها ملتزمة بكتاب الله وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم.

ثالثاً: أحزاب الأشخاص

إن أهم عنصر يميز أحزاب الأشخاص هو الولاء لشخصية الزعيم؛ وعلى الرغم من أن للزعامة دوراً هاماً في كل نظام حزبي، إلا أنه في أحزاب الأشخاص تضطلع بالدور الرئيسي، لأن القائد أو الزعيم هو الذي ينشيء الحزب ويوجه نشاطه ويضع برامج، ومن ثم يستطيع الزعيم أن يغير في برامج الحزب دون أن يخشى تبدل ولاء أعضاء هذه الأحزاب لزعيمها لعدة عوامل منها:

- المقدرة السياسية أو الدبلوماسية أو العسكرية التي يتمتع بها الزعيم.
 - الثقل الطبقي أو العائلي الذي يمثله الزعيم.
 - الفراغ القيادي – ونعني به وجود الشخص في منطقة يتوفر فيها كل شيء وجميع الإمكانيات ولا ينقصها إلا شخصية قيادية فذة، أي أن المنطقة في حاجة ماسة إلى قيادة معينة. وعادة ما تنتشر هذه الأحزاب في دول العالم الثالث والدول المتخلفة بصفة عامة. ويبدو أن انتشار هذه الأحزاب يرجع إلى أسباب عديدة منها:
 - وجود بيئة خاصة لا تزال تترسب فيها العادات الاقطاعية القديمة.
 - عدم انتشار التعليم والوعي السياسي بصفة خاصة.
 - استمرار زعامة الطبقة الارستقراطية وموالة الطبقات الخاضعة لها.
 - قوة الروح العائلية أو الطبقية السائدة في المجتمع.
- وتفتقر أحزاب الأشخاص إلى التنظيم والطاعة الذين تتميز بهما الأحزاب الأخرى نظراً لاعتماد الأول على قوة شخصية الزعيم ونشاطه وحيويته، فإذا ما اختفى الزعيم سواء بموته أو بانسحابه من الميدان السياسي انهار حزبه تبعاً لذلك.

النوع الكمي العددي

ونعني به عدد الأحزاب التي يمكن وجودها من الناحية العددية؛ ووفقاً لهذا التقسيم فإنه يوجد ثلاثة أنواع في عالم اليوم هي:

- ١) نظام الحزب الواحد.
- ٢) نظام الحزبين.
- ٣) نظام الأحزاب المتعددة.

أولاً: نظام الحزب الواحد

ونقصد به سيادة حزب واحد في الدولة ومنع قيام أحزاب أخرى، وأول ما نشأ هذا النظام في العصور الحديثة كان في كل من روسيا الشيوعية وألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية. وفي الواقع أنه على الرغم من وجود اختلاف كبير بين الشيوعية والفاشية والنازية من حيث المبادئ الاجتماعية والسياسية إلا أنها تتفق كثيراً من ناحية وسائل تطبيق هذه المبادئ.

والحزب الواحد لا يواجه مشكلة التنافس أو الصراع على السلطة، ولذلك نجد أن أعضاء الحزب لا يقفون أنفسهم على خدمة مصالح الشعب، بل على إرضاء زعماء الحزب وكسب ثقتهم.

أن الحزب الواحد هو أساس النظام السياسي في الدولة التي يسود فيها وأنه المنظمة الوحيدة التي لها حق تفسير الأيدولوجية التي يؤمن بها الحزب والمفروضة على الشعب؛ فهو الحاكم على جماهير الشعب وهو موجهها وهو مصدر جميع السلطات وواضع مختلف السياسات، أي هو صاحب السيادة المطلقة في الدولة التي يحكمها. والتعليقات التي يستخدمها أصحاب أو أنصار الحزب الواحد كثيرة منها ما يستخدمه الماركسيون من أن الأحزاب السياسية تمثل الطبقات الاجتماعية المختلفة. ومن هذا المنطلق يرى ماركس أن البرلمان ليس سوى آلة تستخدمها البرجوازية للاحتفاظ بسلطانها، ويؤكد ذلك أن أغلبية أعضاء البرلمان في جميع الدول البرجوازية هم من الطبقة السائدة، وهو وضع أطلق عليه ماركس اصطلاح «الاحتلال البرلماني». وينتهي ماركس إلى القول بأنه بمجرد استيلاء «البروليتاريا» على السلطة لا يبقى هناك داع لمثل هذا النظام في الحكم، لأن البروليتاريا تكون هي الممثلة للأمة، وكل حزب غير البروليتاريا يكون - بحكم التعريف - مضاداً للثورة!! وعلى هذا النهج سارت فلسفة لينين في كتاباته. مؤدى ذلك أن النظام الشيوعي لا يعترف بالبرلمانية نظاماً للحكم، وبالتالي يرفض رفضاً باتاً فكرة قيام أحزاب إلى جانب الحزب الشيوعي.^(٦١)

أما تعليقات الفكر الفاشي فهي تقوم على أساس أن وحدة الأمة تستلزم وحدة الحزب وذلك - كما يرى هذا المذهب - أنه في نظام تعدد الأحزاب تضيع المصلحة العامة نتيجة الصراع بين المصالح الخاصة، ويضحى النواب بالمصالح الوطنية في سبيل الحصول على منافع شخصية أو محلية أو حزبية.^(٦٢)

والتعليقات التي يقدمها نظام الحزب الواحد في دول العالم الثالث، فهي أن الحزبية

الفصل الثالث: الأحزاب السياسية

خيانة لشعب، وهم مجرد لصوص للسلطة ليس إلا، ويرفعون من أجل ذلك شعار «من تحزب خان»، يعني أن كل حزبي خائن متجاهلين أن هذا الشعار ينطبق عليهم أيضاً لأن تنظيمهم الوحيد الذي يقدمونه كبديل هو أيضاً حزب!!

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن نظام الحزب ليس شراً كله – كما يتصور البعض – بل نجد أنه يملك من المزايا التي إن أحسن استخدامها وصدقت نوايا العاملين عليها فستقود هذا النظام إلى النجاح وإلى سعادة الشعب الذي يمارس هذا النظام، ومن مزايا الحزب الواحد ما يلي:

يقوم الحزب على تدريب وتعليم القيادات الجديدة – التي تحمل نفس الفكر والمنطلقات وتسعى من أجل نفس الأهداف – خاصة إذا كان هذا الحزب ينادي بعقيدة وفكر الأمة التي يحكمها – وهو دائماً يعمل على إيجاد قيادات قادرة مسئولة.

ويعمل الحزب على توحيد الرؤساء السياسيين القادرين على تنظيم البلاد، وذلك لأن الجماهير لا تستطيع حكم نفسها بنفسها؛ والحزب هو الذي ينتقى المرشحين في كافة المجالات، وهو الذي يختار أعضاء الحكومة وكبار أعضاء الجهاز التنفيذي في كافة المجالات.

والحزب هو الذي يسيطر على الصحافة وعلى أجهزة الإعلام. وهو الذي يرسم خطط الدولة في كافة المجالات: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.. إلخ. من كل هذا فإن نظام الحزب الواحد قد يكون أداة ناجحة إذا اختارها الشعب عن قناعة ودون إجبار، وإلا فلا.

ثانياً: نظام الحزبين

وهو نوع من تعدد الأحزاب الذي يسيطر فيه حزبان كبيران يتقاسمان السلطة بينهما مع وجود – في بعض الأحيان – أحزاب صغيرة لا أثر لها في إتخاذ القرارات السياسية في الدولة. وهذا النوع من التعددية يسود الآن في كل من أمريكا وبريطانيا وإيطاليا. إن ثنائية الأحزاب في كل من أمريكا وبريطانيا تقوم على أساس الفكرة الواحدة – وهي أن الدولة في كل منهما تنطلق من منطلقات مسيحية واقتصاد رأسمالي حر، وأي مخالفة للدستور بالتالي فهو مرفوض.

أما الثنائية في إيطاليا فهي حديثة وتقوم على أساس الأفكار المتعددة (الشيوعية والمسيحية)، والصراع بين الفكرتين هو صراع بقاء، وهو صراع على أشده هذه الأيام مما أثر في أوضاع إيطاليا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولكي نوضح ما نقول نرى ضرورة الإشارة إلى هذه النماذج الثلاثة بشيء من الإيجاز .

(١) أن النظام الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية قد ظهر نتيجة الخلاف بين الاتحاديين والديمقراطيين حول الاختصاصات التي يجب أن تعطى للحكومة المركزية، فظهر الديمقراطيون يطالبون بتقوية الحكومة المركزية وذلك بمنحها اختصاصات واسعة في مواجهة حكومات الولايات، في حين ذهب الجمهوريون إلى إعطاء حكومات الولايات سلطات واختصاصات أوسع على حساب الحكومة المركزية؛ وهذا الخلاف كان السبب التاريخي في ظهور الحزبين الأمريكيين الجمهوري والديمقراطي . وبالتالي فإن الخلافات بينهما لم تكن خلافات عقائدية أو فكرية - كما يتوهم البعض - بل هي خلافات شكلية لا أكثر ولا أقل .

(٢) أما عن الثنائية في بريطانيا فهي أيضاً تقوم على أساس الفكرة الواحدة، وهي أن تبقى بريطانيا مسيحية رغم كل الظروف، رافعة شعار الفصل بين الدين والدولة الذي يقول «دع ما لقيصر لقيصر . وما لله لله»؛ وإن ظهور حزب المحافظين وحزب الأحرار - في بريطانيا - كان نتيجة لخلافات دينية، فعندما انفصلت الكنيسة الانجليزية عن كنيسة روما ترتب على ذلك ظهور فريقين، فريق يُدعى (توري Tory) وينادي بعدم التسامح الديني مع غير إتباع الكنيسة الرسمية، وفريق آخر يُدعى (وق Whig) وينادي بالحرية الدينية للبروتستانت .

وفي القرن التاسع عشر انتقل الخلاف بين الحزبين من خلاف ديني إلى خلاف سياسي، وهكذا ظهر حزب المحافظين وحزب الأحرار . أما حزب العمال فقد تم إنشاؤه في مؤتمر اتحاد التجارة المنعقد سنة ١٨٩٩م تحت تأثير تعاليم الجمعية الغابية (Fabianism).^(٣٣) وبعد منافسة طويلة بين الحزبين المحافظين والأحرار استطاع حزب العمال أخذ مكان حزب الأحرار ومنافسة حزب المحافظين .

(٣) وإذا كانت الثنائية في كل من أمريكا وبريطانيا تنطلق من منطلق واحد هو أن هذه الأحزاب لا تختلف عقائدياً فيما بينها . فإن الثنائية في إيطاليا أصبحت تطرح نفسها بشكل جديد لم يتحقق بعد في أي مكان .

إن الصراع في إيطاليا الآن هو صراع بين أحزاب ذات عقائد مختلفة - أنه صراع بين حزب شيوعي وحزب غربي مسيحي - وأن نتيجة هذا الصراع ستكون مدمرة وذلك لأن أول ما سيهتم به الحزب الشيوعي - في حالة وصوله للحكم - ستكون وبكل تأكيد إزالة خصمه، وهذا الشعور يدفع الحزب المسيحي الإيطالي إلى استباق الأمور ومحاولة

الفصل الثالث: الأحزاب السياسية

منع خصمه مع إقامة دكتاتورية على النمط السوفيتي مما يؤدي إلى إقامة دكتاتورية من نوع آخر. وبالتالي فهذا النوع من الثنائية هو أداة هدم أكثر منه أداة بناء. والذي ينظر إلى إيطاليا وأوضاعها السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية الآن يستطيع أن يرى صدق ما نقول.

في ضوء ما تقدم فإنه لا بد من التفريق بين نمطين من الثنائية الحزبية.^(٦٤)
(أ) الثنائية التقنية:

وفي هذا النوع من الثنائية ينصب صراع الخصمين على أهداف ثانوية وعلى وسائل تحقيقها، وذلك نظراً لأن الفلسفة الأساسية العامة والركائز الأساسية للنظام السائد مقبولة من قبل الطرفين، أي أن الدولة تقوم على أساس الفكرة الواحدة.

(ب) الثنائية الميتافيزيقية العقائدية:

وفي هذا النوع تتركز خصومة الأحزاب على طبيعة الأحزاب ذاتها ولا تنصب على الأهداف الثانوية أو الوسائل المستخدمة من قبل هذه الأحزاب. إن الصراع هو صراع وجود لأحد الأحزاب على حساب الثاني.

ثالثاً: نظام الأحزاب المتعددة

إن نظام الأحزاب المتعددة يعني وجود أكثر من حزبين في دولة معينة كما هو الحال الآن في فرنسا وإسرائيل وغيرها من الدول الأخرى.

إن الدولة في حالة تعدد الأحزاب - عادة يصعب عليها تحقيق الاستقرار المطلوب إلا إذا كانت هذه الأحزاب تسعى إلى تحقيق هدف واحد كما هو الحال الآن في إسرائيل. فعلى الرغم من تعدد الأحزاب في إسرائيل إلا أن هذه الأحزاب جميعاً يربطها هدف مشترك واحد يصعب وجوده في كثير من الدول الأخرى.

ومن العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في الدولة ذات الأحزاب المتعددة أن حزباً واحداً بمفرده لا يستطيع أن يحصل على أغلبية المجلس (مقاعد المجلس) إلا فيما ندر، مما ترتب عليه أن تكون الحكومة مؤلفة من مجموعة متألفة من ممثلين لأحزاب متضاربة المذاهب.

وفي العادة، هذا النوع من الحكومات لا يستمر طويلاً لأن الإتفاق بين الأحزاب المتألفة عادة ما يكون على أساس الحد الأدنى، مما يؤدي بهم إلى التنازل عن الكثير مما يطلبونه في برامجهم.

مقارنة بين نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب

(١) عندما يدلي الناخب بصوته في نظام الحزبين يكون على ثقة من أحد أمرين: أما أن يفوز الحزب الذي يؤيده فيؤلف الحكومة، وأما أن يفشل فيؤلف المعارضة السياسية في الدولة. أما نظام تعدد الأحزاب فلا يكون الناخب متأكداً قط مما إذا كان الحزب الذي أعطاه صوته سيؤدي إحدى هاتين المهمتين.

(٢) الحزب في نظام الحزبين يعمل كمجمع القوى والمصالح المشتركة في الدولة، فهو يجمع في عضويته أعضاء من مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وهم منضون تحت لواء الحزب بعد تفاهم فيما بينهم على المسائل الأساسية وتنازلهم عن بعض مطالبهم؛ وهذا التدبير يطلق عليه عادة سياسة التوفيق.

بينما نجد أن الحزب في نظام تعدد الأحزاب يعمل - عادة - لتحقيق أهداف محددة تعبر عن مصالح مجموعة معينة ذات أهداف واضحة.

(٣) يصعب في نظام تعدد الأحزاب تحقيق الاستقرار الوزاري والحكومي، وذلك لعدة أسباب في مقدمتها أن حزياً بمفرده لا يستطيع أن يحصل على غالبية مقاعد المجلس إلا فيما ندر، مما يترتب عليه أن تكون الحكومة مؤلفة من مجموعة ممثلين لأحزاب متضاربة المذاهب.



الأحزاب السياسية بين الأنصار.. والمعارضين

إن الحديث عن الأنصار والمعارضين للأحزاب السياسية يعني الحديث عن مزايا وعيوب هذه الأحزاب. وهذا ما سنحاول الحديث عنه في هذه العجالة حتى يتضح لنا – بإذن الله – دور الأحزاب الحقيقي وكيف يجب أن نتعامل معه.

أولاً: المعارضون

لقد كانت الأحزاب كما يقول الدكتور «عبد الحميد متولي» في كتابه «أزمة الأنظمة الديمقراطية» دائماً موضع نقد وريبة، حتى أننا نجد أن مؤسسي جمهورية الولايات المتحدة كانوا ينظرون إلى الأحزاب نظرة شك بل وخوف منها. فنجد مثلاً أول رئيس لتلك الجمهورية (الرئيس جورج واشنطن) قد قام بتحذير مواطنيه من النتائج السيئة للروح الحزبية، إذ يرى أن الروح الحزبية في البلاد الديمقراطية النيابية هي روح يجب عدم تشجيعها؛ ونجد إلى جانب هذا أن واضعي الدستور الأمريكي لم يتصوروا أن هناك لزوماً لقيام الأحزاب، ولذلك لا تجد لها ذكراً في الدستور إطلاقاً.

ومن المأثور عن الملكة فكتوريا قولها: «إن الحزبية ستقضي على الوطن». هذا وقد لخص المعارضون للأحزاب انتقاداتهم في الآتي:

(١) أن الأحزاب تسيطر عليها أقلية: تنهم الأحزاب بأنها في كل زمان ومكان، حتى في أكثر البلاد ديمقراطية، إنما تسيطر عليها وتوجهها في الواقع مجموعة من الأفراد، هم

التعددية السياسية في الدولة الشورية

زعماء الحزب، وكلما اتسع نطاق دائرة الحزب كلما قوى سلطان تلك الأقلية - أي كلما كان الحزب كبيراً كلما سهل السيطرة عليه من قبل تلك الأقلية.

(٢) أن الأحزاب ليست دائماً مرآة صادقة للرأي العام بل العكس، فهي تعمل - في كثير من الأحيان - على تزييفه.

(٣) أن إختلاف الأحزاب وتنافسها وتطاحننها يؤدي - عادة - بالأمة إلى انفصام عرى الوحدة بين بنيتها وإلى اضطراب أداة الحكم فيها، وأنه لشر يحيق بالمدينة - كما يقول أفلاطون - أكبر من ذلك الذي إذا نزل بها فرقتها شيعاً وأحزاباً؛ ولا خير تنعم به مدينة أعظم من ذلك الذي إذا حل بها ربط أجزاء بعضها ببعض وجعل منها وحدة متماسكة.

(٤) أن تعدد الأحزاب، وهو ظاهرة عامة في كافة البلاد الديمقراطية - اللهم إلا القليل النادر - أمر تنجم عنه آثار سيئة أخصها عدم الاستقرار الوزاري. وليس ثمة بلد يعدل فرنسا في تعدد الأحزاب والجماعات البرلمانية، ففي عام ١٩٣٤م - مثلاً - كما يذكر لنا الأستاذ (جيزو) كان بفرنسا ما لا يقل عن ١٩ هيئة سياسية في المجلس النيابي منها ٩ أحزاب، و ١٠ من الجماعات البرلمانية.

أما عن تلحم المسائى والأثار السيئة التي تنجم عن تعدد الأحزاب فهي تتخلص في أنه يصعب عادة مع هذا التعدد أن يحرز واحد من تلك الأحزاب الأغلبية المطلقة للمقاعد البرلمانية، الأمر الذي يترتب عليه حتماً تشكيل حكومة إئتلافية - أي تجمع بين عدة أحزاب - مع ما يصاحبها من تعقيد المسئوليات وتوزيعها.

(٥) أن الحزب يميل إلى خنق حرية النائب (من رجال الحزب) في إبداء رأيه بالبرلمان. وبعبارة أخرى أن الحزب يرغم النائب على التصويت في البرلمان بغير الرأي الذي يقتنع به.

(٦) أن الأحزاب السياسية تنزع - حين تتبوأ الحكم - نزعة استبدادية تميل بها إلى اضطهاد خصومها من الأقلية السياسية - أي المعارضة.

(٧) يؤدي الصراع والتنافس الحزبي إلى ضياع مصلحة الأمة وتغليب الصالح الحزبي على الصالح العام.

(٨) وفي فرنسا نجد البعض يرى في الأحزاب عوامل انقسام ومعامل تفريخ للدساتس، حتى أننا نجد أن رجال الثورة الفرنسية لسنة ١٧٨٩م كانوا يفخرون - في بداية الثورة - بأنهم لا ينتسبون إلى أي حزب من الأحزاب.^(٦٥)



ثانياً: أنصار الأحزاب

رغم الانتقادات السابقة – وغيرها كثير – إلا أن الأحزاب لديها أنصار ومؤيدون، وهؤلاء الأنصار يستدلون على أهمية الأحزاب وضرورتها بالمزايا العديدة التي تقدمها هذه الأحزاب، ومن هذه المزايا الآتي:

(١) يقول «لوويل» – الأستاذ بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية – بأن الأحزاب تقوم بتنظيم وترتيب الأفكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المختلفة، وهي تقوم بتوجيه الفنيين لتحقيق الأهداف.

(٢) أن الأحزاب تعمل على مساعدة جمهور الناخبين على تكوين آرائهم السياسية فإذا ترك كل ناخب وشأنه – كما يقول «جيزو» – فإن الديمقراطية تصبح شيئاً مستحيلًا، إذ يستحيل – في كثير من الأحيان – تكون إرادة عامة، أي رأي عام.

(٣) أن وجود حزب معارض للحكومة هو عائق يحول دون إستبداها، فحيث لا توجد أحزاب لا توجد إذن هيئة تضم المتذمرين والمعارضين للحكومة، وبذلك لا يكون ثمة خيار لهؤلاء إلا بين أمرين: الطاعة أو الثورة.

(٤) أن وجود أحزاب منظمة من شأنه أن يجعل البرلمان بعيدة عن تأثير الإنجازات العاطفية والشعبية المؤقتة، وذلك مما يؤدي إلى بلورة الآراء الهادفة الحكيمة في البرلمانات الحديثة.

(٥) أن قيام الأحزاب – كما يقول علماء القانون الدستوري – يعتبر أحد الضرورات لتجسيد الحرية، وذلك لأن قيامها هو مما تقضي به طبائع الأشياء طبيعة النفس البشرية وطبيعة الأنظمة الديمقراطية.^(٦٦)

فأما القول بأن وجود الأحزاب ضرورة تقضي بها طبيعة النفس البشرية، فبياناً لذلك يمكن القول أن الحزب ما هو إلا جماعة من الجماعات المنظمة، وأن نزعة حب الانضمام أو الانسواء تحت لواء إحدى هذه الجماعات هي – كما يقول لوويل – إحدى نزعات بل غرائز النفس البشرية، فتلك الغريزة هي التي جعلت بعض فصائل الحيوانات التي يعيش أفرادها في عزلة أحدهما عن الآخر.

وأما القول بأن قيام الأحزاب ضرورة تقضي بها طبيعة الأنظمة الديمقراطية فبياناً لذلك يقول الأستاذ الإيطالي «روبرت ميشيل»: «إن الديمقراطية لا يمكن تصور وجودها دون تنظيم والأحزاب هي التي تتولى ذلك التنظيم، فالتنظيم هو الوسيلة الوحيدة لخلق إرادة عامة (أي ما يسمى بإرادة الأمة أو الرأي العام). والتنظيم في يد الجماعة الضعيفة

التعددية السياسية في الدولة الشورية

سلاح من أسلحة الكفاح ضد الأقوياء، فالكفاح لا يمكن أن يكون له فرصة للنجاح إلا إذا كان ثمة تضامن يجمع بين الأفراد الذين يعملون لتحقيق هدف واحد.»

(٦) أن وجود الأحزاب يعد في الديمقراطيات الغربية أحد الضرورات أو على حد تعبير الأستاذ «جارنر»: «... إن الأحزاب تقوم بتسيير الإدارة الحكومية بمثل ذلك الدور الذي يقوم به البخار في تسيير القاطرة البخارية.»^(٦٧)

(٧) الأحزاب السياسية تعتبر عاملاً من أهل عوامل النشاط في الحياة السياسية والبرلمانية.

(٨) إن وجود الأحزاب يسمح بتحديد مسئولية السياسة العامة التي تتبعها حكومة من الحكومات.

(٩) أن وجود الأحزاب يكفل تحقيق المشروعات العامة، وتؤدي الأحزاب إلى توفير الفرصة للمواطنين للاختيار بين برامج وسياسات مختلفة.

بعد هذا العرض لمزايا الأحزاب السياسية وعيوبها يمكن القول إن تحديد ما إذا كانت الأحزاب مفيدة أو لا في دولة معينة يتوقف على عدة عوامل منها نوع الأحزاب المطلوبة وعددها والغرض من هذه الأحزاب، وهذا ما سنحاول مناقشته في الفصل الرابع - إن شاء الله - تحت عنوان «التعددية المطلوبة». وبالله التوفيق.



التعددية ودولة الفكرة

- دولة الفكرة... أم..
- دولة الأفكار المتعددة
- التعددية في الدولة الشورية
- الأحزاب السياسية في التاريخ الإسلامي:
 - (١) حزب الخوارج
 - (٢) حزب الشيعة
- أنواع الأحزاب المطلوبة

دولة الفكرة... أم.. دولة الأفكار المتعددة

دولة الفكرة هي الدولة التي تعمل من أجل تحقيق غايات موحدة، وتجسيد أيديولوجية واحدة، وبلوغ مصير واحد، مع السماح في ظل هذا الفكر الواحد بتعدد الوسائل والاجتهادات واختلاف الآراء في سبيل تحقيق هذا الهدف. أما دولة الأفكار المتعددة – وهي نادرة الحدوث – فهي التي لا يوجد لديها فكر موحد بل صراع أفكار؛ ولا يوجد لديها هدف واحد بل أهداف متناقضة؛ ولا توجد فيها عقيدة واحدة بل عقائد مختلفة؛ ولا يمكن أن يكون لها مصير واحد بل مصائر متنوعة.

إن السطحيين لا يفرقون بين هذه الأنواع من الدول ويعتقدون أن الحرية التي تنادي بها الكثير من الدول هي حرية مطلقة، أو هي حرية السماح لكل الأفكار مهما كان نوعها وشكلها والنتائج التي ترجى منها، وأن تعمل وتتصارع حتى ولو كان ذلك على حساب الوطن ومصيره!! إن المغتربين، وخاصة الذين ينادون بالعلمانية، هم في الحقيقة لا يعون ما ينادون به. فهم يعتقدون أن أمريكا – العلمانية – تقوم على أساس تعدد الأفكار وليس الفكرة الواحدة أو العقيدة الواحدة!! ويكفي الإجابة على هؤلاء السطحيين أن نسألهم هل تسمح أمريكا العلمانية للحزب الشيوعي بالعمل الرسمي في داخل أمريكا!! والإجابة بالطبع لا!! وهل تسمح أمريكا العلمانية للحزب النازي أو الفاشي بالعمل الرسمي – أيضاً – فيه!!! إن الإجابة على ذلك – وبالتأكيد – لكل متأمل ومشاهد بتجرد بالنفسي.. لماذا؟ أتعرفون ذلك!!؟

ببساطة لأن أمريكا تقوم على أساس دولة الفكرة الواحدة – وهي الرأسمالية أو

الاقتصاد الحر – وما السماح بالتعددية – أي بتعدد الأحزاب – فيها إلا في هذا الإطار، وهي تعددية قامت على أساس نظام الحزبين والفكرة المسيحية وما الخلافات بين الأحزاب إلا من أجل تقديم البديل الأحسن.

ولعل مما يؤكد هذا المعنى ما قاله رئيس فرنسا السابق «جيسكان ديستان» في كتابه «الديمقراطية الفرنسية»، ترجمة حافظ الجمالي ١٩٧٧م، ص ١٦٨: «إن الانتخابات في الدول التي تمارس الديمقراطية بصورة أكثر نظامية – كما هو الحال في الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية – تقسم هذه البلاد في الظاهر قسمين متساويين وهذه هي النتيجة المعتادة في كل اقتراع، غير أن هذه البلاد لا تعتقد أنها انقسمت قسمين لهذا السبب، ذلك أن للاتجاهات السياسية قاسماً مشتركاً هو النظرة الواحدة إلى التنظيم الاجتماعي، ولا يقوم بينها الاختلافات إلا في داخل هذه النظرة، وما من فريق إلا ويعترف للأخر بالقدرة على الاحتفاظ بالشيء الأساسي منها.»

«إن تنازع هذه الاتجاهات ليس حرباً بل هو تنافس، ولا يأخذ تعاقبها على الحكم طابع سلسلة من الانقلابات الفوضوية الدرامية، أو يشعر الناس بأنها ثورات، بل يتخذ طابع الانعطافات في خط تقدم المجتمع، وعندما تسلم البلاد أمورها مرة بعد أخرى إلى فريقين متعارضين يأخذان بفلسفة واحدة، فإنها توفق ما بين ضرورة الاستمرار والتواصل وضرورة التغيير.»

ومن هذا يتضح أن التعددية التي تنادي بها أمريكا هي مجرد اختلاف في الوسائل وليس في الأهداف والمقاصد؛ وهذه هي الظاهرة الصحية التي تؤدي إلى تقدم البلاد وازدهارها.

ومن هذا نستطيع أن نستنتج أن التعددية في كل الدول المتقدمة أو التي تسعى من أجل التقدم – ما عدا الدول المتخلفة التي فهمت مفهوم التعددية فهماً خاطئاً – هي تعددية في إطار الفكرة الواحدة، والعقيدة الواحدة، والهدف الواحد.

فلا يمكن للحزب الفاشي أو النازي أو الشيوعي أن ينمو في الديمقراطيات الغربية مهما كان نوع الديمقراطية التي تؤمن بها. وعلى نفس النهج فإن الأحزاب المناهضة للاشتراكية – وقد نقول الأحزاب بجميع أنواعها ما عدا الحزب الحاكم – لا يمكن السماح لها في المناخ الاشتراكي، وذلك لأن كل الأنظمة الاشتراكية هي أنظمة الفكرة الواحدة، أو نظام يقوم على أساس الفكرة الواحدة – سواء قام على أساس الدين أو على غير ذلك من الأسس الفكرية – ولا يمكن أن يرضى بأن يضع مقاليد أموره في يد شخص أو حزب لا يعتنق الفكرة التي يقوم عليها ذلك النظام. فهل يعقل – على سبيل المثال

— أن يُسند في الاتحاد السوفيتي منصب سياسي هام — دع عنك منصب رئيس الدولة أو الحكومة — إلى شخص لا يؤمن بالشيوعية عقيدة ونظاماً؟! طبعاً لا!! وهذا أمر منطقي لأنه ما دامت الفكرة الشيوعية هي القاعدة فإن الأشخاص الذي يؤمنون بأهداف هذه الفكرة هم وحدهم الذين يمكن الاعتماد عليهم في قيادة الشعب.

ولكي نزيد الأمر وضوحاً فلنتخذ دولة إسرائيل كمثال على كيفية التعددية فيها، ولنترك الأستاذ الدكتور «أسعد زروق» يوضح لنا منطلقات الدولة الإسرائيلية:

يقول زروق في كتابه «نظرة في أحزاب إسرائيل»: «إن اعتبار الحزب بمثابة جماعة من الناس تعتنق مذهباً سياسياً واحداً — على حد قول بنجامين كونستان — يجعل من إسرائيل حزباً واحداً تقريباً، إذ أن الغالبية العظمى من الأحزاب الإسرائيلية تعتنق الصهيونية كمذهب سياسي وتشترك كلها في هذا الاعتقاد؛ وينتفي بذلك مفهوم الحزب السياسي كما هو متعارف عليه في العصر الحديث وتزول أسطورة الأحزاب في إسرائيل كواجهة للديمقراطية.»

«وكل متأمل في الأحزاب الإسرائيلية يجد أنها تتفق ضمناً على المسائل المصرية والقضايا ذات الصلة بالمصالح الصهيونية، وإن تعددت في الظاهر واختلفت حول بعض المسائل.»

«إن الأحزاب الإسرائيلية — والتي تدعي العلمانية إلى حد اللاتدين في أقصى الحالات — لا يمكن فهم مواقفها وطبيعتها دون أخذ المسألة الدينية ودورها في الحياة السياسية والحزبية الإسرائيلية في الاعتبار.»

«وإن التنافس والتناحر بين الأحزاب الإسرائيلية ليس عقائدياً أو أيديولوجياً بقدر مما هو من قبيل السعي وراء المصالح الخاصة والمنافع الاقتصادية، أو الحصول على حصة أكبر في الميزانية.»

هذا ما قاله أحد الكتاب والمفكرين العرب الذين لا تهمهم القضية الدينية كثيراً وقد لا تعنيهم — في كثير من الأحيان. وها هي الحقيقة التي لا يستطيع اخفائها كل من أراد أن يدرس الأحزاب السياسية في إسرائيل بتجرد وصدق.

الذين لم يدرسوا ظاهرة الأحزاب السياسية في إسرائيل معرفة ما توصل إليه دكتور أسعد زروق فيكفيهم معرفة نوع دولة إسرائيل ودوافعها الحقيقية التفكير في إسم هذه الدولة وتصرفاتها وقادتها وأفوالهم، وفيما يلي بعض من أقوال قادة هذه الدولة:

(١) دولة إسرائيل — كما نعلم جميعاً — تحمل اسم نبي من أنبياء بني إسرائيل المذكورين في التوراة (كتابهم المقدس) والذي ظهر قبل أكثر من ٣٠٠٠ سنة خلت. ومع

- ذلك لا نسمع أي إنسان يتهم إسرائيل بأنها رجعية!!
- (٢) إن دولة إسرائيل ليس لها دستور، لماذا؟! لأن الأحزاب تصر على أن التوراة (كتابهم المقدس) هو الدستور وهو المصدر لكل القوانين والتشريعات.
- (٣) إن العمل محرم في إسرائيل يوم السبت، ومحرم على الجيش طبخ الطعام يوم السبت، وأيضاً ركوب وسائل النقل محرم يوم السبت. لماذا؟!!!!
- (٤) بنغوريون وشازار يرفضون ركوب العربات ومشوا على الأقدام في جنازة «تشارشل» لأنها صادفت يوم السبت^(٦٧)، وقد فعل ذلك «بيغن» في جنازة أنور السادات لأنها صادفت يوم السبت أيضاً، وفعل ذلك في وسط دولة إسلامية وبين المسلمين، وكان درساً رائعاً في الإلتزام لكل من أتعظ وتفكر وكان له قلب!!
- (٥) اللغة العبرية أعيد الاهتمام بها بعد أن اندثرت من الوجود، وهي الآن اللغة الرسمية في إسرائيل - تُدرس بها العلوم ويتم بها التخاطب في جميع الأمور.
- (٦) يقول «أبا إيان» في كتابه «شعبي» إن إسرائيل لا تنتمي إلى الشرق ولا إلى الغرب وإنما ولاؤها الأول والأخير هو لتراث أنبيائها وحكمائها.
- (٧) ويقول «حابتنسكي» مخاطباً اليهود: «عليكم أن تحتفظوا بالسيف لأنه ملك لباثنا الأوائل. إن التوراة - الكتاب المقدس - والسيف أنزل علينا معاً من السماء».
- (٨) لقد بنى اليهود دولتهم على أساس التوراة، وقد أكد هذا القول «ابن غوريسون»: «بدون التفوق الروحي لم يكن شعبنا ليستطيع البقاء ألفي سنة في الشتات، وإنه لا معني لإسرائيل بدون القدس، ولا معني للقدس بدون الهيكل»^(٦٨).
- (٩) في حوار مع عضو «الكنيست» - مناحم باروس - أجراه معه الراديو الإسرائيلي قال فيه: «إن سر بقاء اليهود متمثل في محافظتهم على تقاليدهم وطقوسهم الدينية المستقاة من التوراة»^(٦٩).
- (١٠) ويقول الكاتب اليهودي «ماتي عولان»: «لقد قامت الدولة لتحقيق وجود واستمرار الدين اليهودي والعنصر اليهودي. لقد عاش الدين اليهودي والشعب اليهودي بدون دولة قرونًا طويلة ويمكن استمرارها بدون ذلك، ولكن الدولة اليهودية لا يمكن أن تعيش بدون التمسك المطلق بالديانة اليهودية»^(٧٠).
- أفبعد هذا نحتاج إلى المزيد من الإثبات لكون إسرائيل هي دولة الفكرة الواحدة والهدف الواحد، وأن الأحزاب الإسرائيلية وتعددتها ولعبة الديمقراطية في إسرائيل كله تدور في نطاق كتابهم المقدس وعاداتهم وتقاليدهم، وأن إسرائيل دولة دينية أكثر من أي دولة أخرى على هذه الأرض، بل أكثر حتى من الفاتيكان نفسها!!

الفصل الرابع: التعددية.. ودولة الفكر

وبعد هذا أفلم يأن للذين ما يزالون يعيشون أحلام اليقظة أن يعوا ويعلموا أن الأساس – والأساس الوحيد – لقيام أي دولة متقدمة مستقرة عصرية هو أن تكون هذه الدولة قد قامت على أساس الفكرة الواحدة.. والعقيدة الواحدة.. والهدف الواحد. من كل هذا فإن الدولة الإسلامية النموذجية هي: الدولة التي تؤمن بالتعددية على أساس دولة الفكرة الواحدة، والتي ترفض التعددية في إطار الأفكار المتعددة والمتناقضة، وذلك لأنه في دولة الفكرة الواحدة نمو وتنوع وازدهار، وفي دولة الأفكار المتعددة تطاحن وتصادم ودمار. فلنعتبر بتجارب الغير، وبخاصة الأعداء.. والعاقل من اتعظ بغيره.



التعددية في الدولة الشورية

إذا حاولنا البحث عن نظام خاص للشورى في القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية الشريفة أو أفعال الخلفاء الراشدين فإننا لا نجد نوعاً محددًا من أنواع الشورى التي يجب العمل بها اللهم إلا النظام الفطري، وهو جمع أهل الحل والعقد أو جمع الناس وعرض الأمر عليهم ليبيدي الجميع آراءهم فيه، فإذا اجمعوا على رأي أو قالت به الأغلبية أو ثبت بالدليل والبرهان أنه الأرجح وجب الأخذ به والسير عليه.

والسر في عدم تحديد شكل معين من أشكال الشورى هو ترك المجال مفتوحاً أمام المسلمين لاختيار النظام المناسب لظروف الزمان والمكان، وذلك لأن أشكال وأنواع الشورى أو الكيفية التي تتم بها الشورى هي من الأمور التي تتغير بتغير الزمان والمكان والتقدم البشري، وتختلف فيها وجهات النظر حسب الأوضاع والبيئات. وقد أثبت الزمان صدق هذه الحكمة، فقد أثبت علماء الإدارة أن النظم الإدارية تعتبر من الأمور التي تتغير من مكان إلى آخر، فالنظام الذي قد يكون صالحاً لمكان معين قد لا يكون بالضرورة صالحاً لمكان آخر، وهكذا.

والمطلوب في النظام الشوري هو أصل الشورى، وليس نظمها والقوانين واللوائح والأساليب التي يمكن استخدامها من أجل إدراكها.

ومن هذا يمكن القول بأن التعددية أو اللاتعددية هما سريان في النظام الشوري، ففي بعض الظروف والأماكن قد تكون التعددية هي الحل الأمثل والمناسب لحل المشاكل التي تواجه تلك المجتمعات، ولكن دون اعتبار هذا قاعدة عامة، وذلك لأنه في بعض الأحيان

الأخرى قد تكون اللاتعددية هي الحل الأمثل والأحسن لحل المشاكل الموجودة. وذلك لأن النظام الشوري يهيمه تحقيق أصل الشورى والاستجابة لأوامر الله الذي يأمرنا بالأخذ بهذا المبدأ، وليس المهيم الأشكال والوسائل التي نتبعها طالما أنها لا تتعارض مع الشريعة وتحقق الصالح العام.

ومن هذه القاعدة يمكن القول بأنه وكما يقول الأستاذ «محمد عبد الله العربي» في كتابه «النظم الإسلامية»: «لا مانع من قيام الأحزاب في مجلس الشورى الإسلامي وذلك لأن حرية الرأي والنقد من الحقوق الثابتة التي أفرها الإسلام للمواطنين في المجتمع الإسلامي، وأذن فلا حرج في أن يتكتلوا في جماعات أو أحزاب، إذا أرادوا من هذا الطريق الدعوة إلى آرائهم فيما يجب أن تكون عليه سياسة الدولة في هذه المسألة أو تلك ما دام هذا لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.»

ومن هذا يمكن القول - أيضاً - أن تعدد الأحزاب، إذا لم يخرج عن النظام العام والتزم بالأصول المتفق عليها في الشريعة، فلا بأس به.

ونحن نخالف بعض الاتجاهات الإسلامية التي تعتقد أن الأحزاب السياسية لا تتفق وروح الإسلام، وأن النظام الحزبي حرام ومرفوض من وجهة نظر الشريعة، ذلك أن هذا الرأي لا يزيد على أنه مجرد رأي كغيره من الآراء، أو اجتهاد كغيره من الاجتهادات، يحتمل الخطأ والصواب. وإذا كان هذا صحيحاً في شأن نوع معين من الأحزاب فإنه ليس صحيحاً بخصوص كل أنواع من الأحزاب، لأن جميع الفرق والأحزاب والجماعات ما دامت لا تعمل ضد الإسلام وملتزمة بكل كبيرة وصغيرة من أصول الشريعة يحق لها العمل والبقاء، ويحق لها أن تجتهد وتقدم الحلول التي تراها مناسبة للمشاكل التي تواجه المجتمع، وهذا ما لا خلاف عليه بين أئمة المسلمين.

إن خطر الذين يرفضون التعددية في الإسلام إنما يكمن في افتراضهم عدالة الحكم على الدوام، وتصورهم لزوم وحدة الجماعة في كل حال وعلى أي صورة، وهذا ما ليس له أصل في الإسلام وليس عليه دليل.

والشريعة الكاملة هي التي تضع في اعتبارها ضعف الطبيعة البشرية، وتحسب لكل صغيرة وكبيرة حساباتها التي تستحقها من الرقابة والعلاج، وتعترف باختلاف البشر والتأكيد على ذلك، وتعطي لكل إنسان حقه وحرية، وتجد الحلول لكل التصورات البشرية بما فيه خير الجميع، بغض النظر عن معتقداتهم أو ألوانهم أو أي شيء آخر. والشريعة الإسلامية هي الوحيدة التي تحقق كل ذلك، فهي تعترف بأن الخلاف والافتراق من سنن البشر، واختلاف الناس من الصفات اللازمة للطبيعة البشرية. وفي

هذا الموضوع – وتأكيده على أن الخلاف من الأمور الطبيعية والصحية – يقول الخليفة عمر بن عبد العزيز: «ما أحب أن أصحاب رسول الله ﷺ لا يختلفون لأنه لو كان قولاً واحداً لكان الناس في ضيق، وإنهم أئمة يقتدى بهم فلو أخذ رجل بقول أحدهم لكان سنة». .

ويقول الشيخ محمد أبو زهرة في رده على من يرفضون الاختلاف بين الناس: «إذا كان الافتراق حول العقائد في جملته شراً فإنه يجب أن نقرر أن الاختلاف الفقهي في غير ما جاء به نص كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لم يكن شراً بل كان دراسة عميقة لمعاني الكتاب والسنة وما يستنبط منها من أقيسة، ولم يكن افتراقاً بل كان خلافاً في النظر، وكان الفقيه يستعين بأحسن ما وصل إليه الفقيه الآخر ويوافقه أو يخالفه».

من هذا يجب أن نؤكد أنه كما وجدت المدارس الفقهية المختلفة وبين أصحابها وجد صفاء وعمار، فإنه بالإمكان إيجاد أحزاب سياسية لا تختلف في الأهداف والغايات، وملتزمة بشريعة الإسلام وبين أعضائها توافق وتنافس على الخيرات وعمل الصالحات وعطاء وبذل شريف من أجل النهوض بالأمة الإسلامية وتقديمها وإعادة مجدها.

من كل ما تقدم نستطيع أن نقرر أن تعدد الأحزاب في النظام الشوري لا يوجد ما يمنعه، وذلك لأنه ليس هدفاً في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق هدف سام هو تحكيم شرع الله وسيادة العدل والحرية.

ونحن عندما نقول بالتعدد فإننا لا نقصد تعدد الأحزاب مهما كان نوعها أو منطلقاتها بل نؤكد على التعددية الصالحة الملائمة لظروف البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي نعيش فيها، والتي لا تتعارض مع معتقداتنا وتقاليدها، والتي تكون أداة بناء وتقدم، لا أداة هدم ودمار.



الأحزاب السياسية في التاريخ الإسلامي

إن الحديث عن الأحزاب السياسية في التاريخ الإسلامي ليس بالأمر الهين الذي يمكن الإمام به في مجرد صفحات بسيطة كما هو الحال في هذا البحث. وبالتالي فسيركز على أهم الأحزاب السياسية التي ظهرت في بداية الدولة الإسلامية، ومن هذه الأحزاب: حزب الخوارج وحزب الشيعة.

أولاً: حزب الخوارج

هذا الحزب – بإختصار شديد – وكما يقول الدكتور «الريس» هو أول حزب سياسي تكون في تاريخ المسلمين؛ وقد ظهر هذا الحزب في عهد الإمام على رضى الله عنه، وذلك عندما قبل الإمام على رضى الله عنه بالتحكيم بينه وبين معاوية.

إن نتيجة التحكيم هي التي قادت الخوارج للخروج على الإمام علي كرم الله وجهه ودفعتهم لرفع شعار «لا حكم إلا لله». وعندما رفع الخوارج هذا الشعار لم يتأثر الأمام لسماعه ذلك بل كان رده على ذلك «نعم لا حكم إلا لله، وإنها كلمة حق أريد بها باطل».

ويروى أن الأمام علي كرم الله وجهه وقف ذات يوم يخطب في الناس فقال له رجل: «لا حكم إلا لله»، فقام آخر وقال مثل ذلك، ثم توالى عدة رجال يقولون نفس القول فرد الأمام: «الله أكبر!! كلمة حق يلتمس بها باطل».

يعني نعم أنه لا حكم إلا الله بتطبيق قرآنه، ولكن هذا القرآن يحتاج إلى رجال يطبقونه ويعملون به ويضعونه في الحياة العملية. وقال الأمام علي كرم الله وجهه للخوارج: إن لكم عندنا ثلاثاً ما صحبتمونا:

(١) لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه.

(٢) ولا نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم معنا.

(٣) ولا نقاتلكم حتى تبدأونا.

وكل ما طلبه الإمام من الخوارج هو أن يقارعوه بالحجج فيسمع منهم ويرد عليهم. وفعلاً فقد دار بينه وبينهم نقاش طويل، إذ أرسل إليهم الصحابي الجليل المعروف ابن عباس لينظرهم، فكان نتيجة المناظرة أن رجع منهم حوالي أربعة آلاف، وكانوا نحو ثمانية آلاف.

وأما الذين لم يقتنعوا بالحجة والدليل فقد بعث لهم الإمام بقوله: «كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم: ألا تسفكوا دمًا حراماً ولا تقطعوا سبيلاً، ولا تظلموا أحداً، فإن فعلتم نبذت الحرب معكم». كما قال لهم: «لا نبدأ بقتال ما لم تحدثوا فساداً».

هكذا كان اجتهاد الإمام كرم الله وجهه قولاً وعملاً أن يترك المعارضين له في الرأي يمارسون نشاطهم بحرية طالما كانوا مسالمين لا يتعدون نظام الدولة وشريعته. ونادى حزب الخوارج بعدة شعارات أخرى إلى جانب «لا حكم إلا لله»، ومنها المناداة بأن الخلافة هي حق كل مسلم تتوفر فيه شروطها، كما نادوا بنظرية الخروج على أمراء الجور والظلم.

هذا هو أول حزب سياسي في الإسلام؛ وقف ضد السلطة الحاكمة وعارضها بكل حرية وبدون اضطهاد واستمروا ينادون بكل ما يؤمنون به، ولكنهم لم يستطيعوا الصمود – ليس بسبب مضايقة السلطة الحاكمة حينذا لهم – ولكن بسبب غلو هذا الحزب وتطرفه أمام الكثرة الغالبة من المسلمين، وبعد أن أصبح موضع نقد وهجوم من الفرق جميعاً، فلم يبق منهم في يومنا هذا إلا الصورة المعتدلة المتمثلة في الأباضية، وذلك لإعتدالها وإلتزامها بالمعتقدات الإسلامية الصحيحة.

ثانياً: حزب الشيعة

وهذا الحزب هو من أهم الأحزاب السياسية في تاريخنا السياسي الإسلامي. لقد تكون هذا الحزب في البداية من الجماعات التي أيدت سيدنا علي رضي الله عنه وطالبت بحقه

في الخلافة. وكانوا في البداية يسمون بـ «شيعة علي»، ثم اصطلح من بعد تسميتهم «بالشيعة» فقط.

لقد تكونت هذه الجماعات - في البداية - من نفر من بن هشام وبعض من الصحابة. وبرغم من أنهم كانوا يعتبرون سيدنا علي أحق بالخلافة بعد رسول الله ﷺ، وكان بعضهم يرونه أفضل من الصحابة الآخرين، إلا أن أصحاب هذه الأفكار لم يكن معارضين لخلفاء العصر المخالفين لهم، وإنما على العكس عاشوا في ظل الدولة الإسلامية وخدموها واحترموا قوانينها ودافعوا عنها كغيرهم من المواطنين.

وبعد وفاة سيدنا علي رضي الله عنه تفرقت هذه المجموعة إلى أحزاب ذي نظريات مختلفة. ولعل من أشهر هذه الأحزاب (أو الفرق - كما سُميت في كتب تاريخنا الإسلامي) فرقتان: الزيدية والإثنى عشرية.

فالزيدية تتكون من أتباع سيدنا زيد بن علي بن الحسين (المتوفى ١٢٢هـ - ٧٤م) وهي تقول بأن علياً كان أفضل الأمة غير أن إمامة المفضول - في وجود الأفضل - جائزة. وهم يعترفون بخلافة أبو بكر وعمر، مع إنهم يرون أن الإمام لا بد أن يكون أحد الأكفء من بني فاطمة الزهراء رضي الله عنها.^(٧١)

أما الفرقة الثانية فهي «الإثنى عشرية»، وقد اصطلح على تسميتها بـ «الشيعة الأمامية». فقد أجمع أنصارها على أن إمامة علي رضي الله عنه قد ثبتت بالنص عليه بالذات من النبي صلى الله عليه وسلم.^(٧٢)

يختصر ابن خلدون - في مقدمته - هذه الفكرة كالآتي: «إن الأمامية ليست من صالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة ويتعين القائم فيها بتعيينهم، بل هي ركن الدين وقاعدة الإسلام... ولا يجوز لنبي إغفالها وتفويضها إلى الأمة، بل يجب تعيين الأمام لهم». ويستدل الإثنى عشرية على ذلك بأدلة من القرآن الكريم وسنة سيدنا محمد ﷺ، لعل من أهمها: قول رسولنا ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه».

لقد جسدت - أخيراً - أنصار هذه الفرقة حصيلة جهودهم بتأسيس أول جمهورية إسلامية في إيران. وهذه هي أول جمهورية معاصر قائمة على مفهوم المذهب الجعفري للإسلام.

لقد اختصر الاستاذ أبو العلي المودودي - رحمه الله - أهم أفكار الدعوة الشيعية كالآتي:

(١) إن الإمامة (وهي إصطلاحهم الخاص الذي اصطلحوا عليه بدلاً من الخلافة) ليس

من المصالح العامة بحيث يترك إنتخابها للأمة، إنما الإمامة هي ركن من أركان الدين وحجر الزاوية في الإسلام.

(٢) ينبغى أن يكون الإمام معصوماً، يعني طاهراً مصوناً.

(٣) إن سيدنا علي هو الأمام الذي عينه النبي إماماً من بعده بنص صريحاً.

(٤) كل إمام جديد لابد أن يعين بنص من سابقه لأن هذا المنصب لا يترك شغله للأمة.

(٥) الإمامة هي حق أولاد علي وحدهم.^(٧٣)

وبإختصار فالشيعة ينادون بأن الأمام مُعين بالنص لا بالإختيار، وأن آل البيت – بيت رسول الله ﷺ – هم الذين منهم الأئمة بعد وفاة الرسول ﷺ.

هذه مجرد لمحة سريعة عن أهم الأحزاب السياسية في بداية عصر الدولة الإسلامية أحببنا الإشارة إليها لتؤكد أن التعددية في الدولة الشورية ليست دعوة جديدة بل هي ظاهرة أصيلة في التاريخ السياسي الإسلامي، ويرجع وجودها إلى بداية هذه الأمة؛ ومن ثم فالدعوة – اليوم – إلى قيام دولة شورية عصرية تقوم على التعددية السياسية هي دعوة طبيعية، وضرورة العصر، وشرط من شروط تمكين الإسلام والنهوض بالمسلمين، وجعلهم أئمة وجعلهم الوارثون.



أنواع الأحزاب المطلوبة

إذا سلمنا بأن الحزب هو مجموعة منظمة من الأفراد الذين تربطهم عقيدة واحدة يجتمعون من أجل تحقيق برامج سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة مستخدمين كل الوسائل المشروعة من أجل المساهمة في بناء الأمة وتحقيق الصالح العام بها، فإن هذا التعريف يفرض علينا مجموعة من الشروط التي لا بد من توافرها في هذه الأحزاب. ومن هذه الشروط العقيدة الواحدة التي تربط أعضاء الحزب، إذ يجب أن تربطهم عقيدة واحدة وأيضاً يجمعهم برنامج واحد في ظل هذه العقيدة الواحدة مستخدمين من أجل تحقيق برنامجهم كل الوسائل المشروعة والتي تسمح لهم عقيدتهم بإستخدامها.

وإذا سلمنا بأننا نسعى من أجل تحقيق دولة الفكرة الواحدة التي تؤمن بالعقيدة الواحدة وتسعى من أجل تحقيق الهدف الواحد، لهذا يمكن القول بأن أقرب النظم الحزبية لروح العقيدة الإسلامية وأنسبها لوضع المسلمين الراهن هو نظام تعدد الأحزاب المقيدة في برامجها وأهدافها وأسلوب عملها بأصول الشريعة الإسلامية المتفق عليها.

إن أحزاب البرامج المنطلقة من العقيدة الإسلامية هي أحزاب تختلف في التصورات والاجتهادات في القضايا الاجتهادية، ولكنها جميعاً تؤمن بأنه «لا اجتهاد مع النص»، يعني لا يمكن الاجتهاد أو إعطاء حلول وتصورات تخالف نصوص القرآن أو السنة النبوية الصحيحة.

هذه هي الأحزاب التي نرى إمكانية وجودها في الدولة الشورية، ونجاح هذا النوع من

- الأحزاب في أداء وظائفه يتوقف على عوامل كثيرة لا بد من توافرها، منها:
- (١) يجب على هذا النوع من الأحزاب أن تقوم بترسيخ قيم الوفاء والأخلاص لدى أكبر عدد من الجماهير، وأن تحاول تشجيعها على المساهمة في جميع النشاطات التي تعود بالخير على المجتمع.
 - (٢) بحث وبث وتقوية المسؤولية السياسية في نفوس الجماهير فيما يتعلق بالعمليات السياسية وأداء الأحزاب لرسالتها.
 - (٣) التخطيط الواضح لبرامج الأحزاب في جميع المجالات، وصياغة هذه البرامج صياغة سهلة يسيرة تتقبلها الجماهير على جميع المستويات.
 - (٤) يجب أن تقوم الأحزاب بمحاولة إقناع الجماهير بصحة ما تعرضه بالحجة والدليل والبرهان، وعدم السماح لهذه الأحزاب باستخدام الوسائل غير المشروعة لتحقيق أهدافها.
 - (٥) يجب أن تقوم هذه الأحزاب باختيار وتقديم المرشحين الأكفاء القادرين لخدمة المجتمع والمساهمة في بنائه.
 - (٦) يجب على الأحزاب أن تكون مستعدة لتحمل المسؤوليات والاعتراف بالأخطاء مهما كانت جسيمة.
 - (٧) يجب أن يكون هدف هذه الأحزاب توحيد الأمة وتقريب وجهات النظر والمساهمة في توفير المناخ الإسلامي الذي يحقق النمو.. والتقدم.. والازدهار.
 - (٨) يجب أن تكون هذه الأحزاب كالطبيب الذي يريد أن يعالج.. والمهندس الذي يريد أن يبني ويصمم.. والمدرس الذي يريد أن يعلم.. ولا يجب أن تكون كاللص الذي يريد أن يسرق.. ولا كالمجرم الذي يريد أن يقتل.. ولا كالمفسد الذي يريد أن يهدم.. وبإختصار يجب أن تكون الأحزاب أداة بناء لا أداة هدم ودمار.
 - (٩) يجب أن تعمل هذه الأحزاب قصارى جهدها على النهوض بالمسلمين في كل المجالات وبخاصة في مجال التصنيع والتكنولوجيا الحديثة.

وفي ختام هذا البحث نرى أنه من الضروري الإشارة إلى بعض الأمور التي لا بد من معرفتها حتى نتفادى الكثير من القضايا والشكليات التي لا داعى لها، ومن هذه الأمور:

- (١) يجب أن تكون نظرتنا للأحزاب باعتبارها أدوات لتحقيق أهداف وليست أهداف في حد ذاتها، وذلك حتى ينصب تركيزنا على الأهداف السياسية التي ينادي بها الإسلام

الحنيف كالشورى والحرية والعدالة والمساواة.

(٢) يجب اعتبار هذه الأحزاب مجرد أدوات فرضتها أنظمة الحكم السائدة في هذا العصر— والتي ربما تتغير وتستبدل بأدوات أخرى في العصور المقبلة عندما تتغير العوامل التي أدت إلى وجودها.

(٣) وبالتالي يجب أن ننظر إلى الأحزاب على أنها مجرد بدائل وحلول مختلفة لقضية واحدة، وكل منا يختار الحزب الذي يحقق له تصوراتهِ ويتبعه لأنه يقدم الحل الأمثل الأحسن للقضية التي يثور حولها الخلاف.

ويجب ألا نفهم الأحزاب على أنها بؤر متناقضة يتوقف وجود أحدها على زوال الأخرى. ويجب ألا نفهمها على أنها أماكن للعداوة والبغضاء التي ربما تتعدى المصالح العامة والقضايا الوطنية إلى المقاطعة في كل شيء حتى يصبح الحق في جانب خصومنا الحزبيين باطلاً، والباطل في جانب أنصارنا الحزبيين حقاً، ونسير وفقاً لهذا الشعور في كل تصرفاتنا.

وبمعنى آخر يجب ألا تقودنا الأحزاب إلى التعصب الأعمى الذي يعمينا عن الحق ونصبح أسرى للحزب الذي ننتمي إليه.

بل يجب أن نفهم الأحزاب على أنها مجرد اختلاف في الرأي والاجتهاد لا يفسد للود قضية.. ولا يعيق التقدم بل يدفعه.. ولا يقتل الحرية بل يؤكدُها.

ويجب أن يكون الحق دائماً هدفنا الذي نسعى إليه جميعاً في ظل دولتنا الواحدة، وإيماناً بعقيدتنا الواحدة، وتحقيقاً لهدفنا الواحد، بغض النظر عن الحزب الذي ننتمي إليه؛ هكذا يجب أن تكون الأحزاب السياسية، وهكذا يجب أن تكون التعددية في الدولة الشورية، وهكذا سنحقق أهدافنا وسنعيش سعادة بأذن الله. والله من وراء القصد.

والسلام، ، ،



المراجع

- (١) عبد القادر عودة، «المال والحكم في الإسلام» (١٩٧٧) الطبعة الخامسة، ص٨٢-٨٣.
- (٢) محمد يوسف موسى، «نظام الحكم في الإسلام» (١٩٧٤) الطبعة الثانية، ص١١-١٢.
- (٣) أحمد بن حجر، «الإسلام والرسول» (١٩٧٨) الطبعة الثالثة، ص ١٧٣.
- (٤) يوسف العظم، «المنهزمون - دراسج للفكر المتخلف والحضارة المنهارة، بيروت، لبنان، ١٩٨١، ص ١٠٦.
- (٥) ابن تيمية، «كتاب الحسية»، ص ٩٤.
- (٦) Friedrick, Carl (1969), "The evolving theory and practice of totalitarian regimes." In: Friedrick and Others (Eds.) "Totalitarianism in Perspective." Praeger: N.Y.
- (٧) فتحي رضوان، «الدولة والدساتير» (١٩٦٦)، ص ١٩٩.
- (٨) يحيى الجمل، «الأنظمة السياسية المعاصرة»، ص ١٥٩.
- (٩) أبو الأعلى المودودي، «الخلافة والملك»، تعريب أحمد إدريس، دار الأرقم، الكويت، ١٩٧٨، ص ٥٣.
- (١٠) Dye, Thomas and H. Zelgher, (1975), "The Irony of Democracy;" 3/E. Brooks/Coke Publisher, p. 351.
- (١١) محمد أمين صالح، «النظم الاقتصادية في مصر والشام في صدر الإسلام» (١٩٧١)، ص ٣٤ - ٣٨.

التعددية السياسية في الدولة الشورية

- (١٢) تفسير ابن كثير للقرآن، طبعة القاهرة (١٣٤٣هـ) الجزء الثاني، ص ٢٧٧.
- (١٣) الشيخ محمد الغزالي، «فقه السيرة»، ص ٣٣٥ - ٣٤١.
- (١٤) محمود حلمي، «نظام الحكم الإسلام، مقارناً بالنظم المعاصرة» (الطبعة الأولى) (١٩٧٠)، ص ٧٣٣ - ٨٣٣.
- (١٥) محمد أسد، «منهاج الإسلام في الحكم» تعريب: منصور ماضي، الطبعة السادسة (١٩٨٣)، ص ٣٦.
- (١٦) محمد سليم العوا، «في النظام الإسلامي للدولة الإسلامية» (١٩٧٥)، ص ٤٨.
- (١٧) محمد ضياء الدين الريسي، «النظريات السياسية الإسلامية»، الطبعة السابعة (١٩٧٩)، دار التراث، ص ٣٦٨.
- (١٨) ظفر الدين خان، «تاريخ فلسطين القديم»، ص ١٣٩ - ١٤٠.
- (١٩) محمد طه بدوي، «الفلسفة السياسية الثورية»، ص ١٣٢.
- (٢٠) محمد جلوب فرحات، «الحرية: بين الفهم الليبرالي والتصور الماركسي - دراسة مقارنة»، ص ١٠٥.
- (٢١) صبحي المحمصاني، «أركان حقوق الإنسان» (١٩٧٩)، بيروت: دار العلم للملايين.
- (٢٢) نفس المرجع السابق، ص ١٢٤.
- (٢٣) نفس المرجع السابق، ص ١٢٤.
- (٢٤) المارودي، «الأحكام السلطانية»، ص ٥٥ - ٥٦.
- (٢٥) «السيرة النبوية» لابن هشام، ج ٤، ص ٢٨ - ٢٩.
- (٢٦) عبد الحميد العيلي، «الحرية العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام» (١٩٧٤)، ص ٤٢٠.
- (٢٧) نفس المرجع السابق، ص ٤٢٠.
- (٢٨) نفس المرجع السابق، ص ٤٣١.
- (٢٨) William Ebenstein and Others, (1973) "American Democracy in World Perspective"; N.Y. P. 171.
- (٣٠) عدنان حمودة الجليل، «نظرية الحقوق والحريات العامة في تطبيقاتها المعاصرة»، القاهرة (١٩٧٥)، ص ١٧٧.
- (٣١) نفس المرجع السابق، ص ١٦٦.
- (٣٢) نفس المرجع السابق، ص ١٧٨.

المراجع

- (٣٣) نفس المرجع السابق، ص ١٧٨ .
- (٣٤) أبو الأعلى المودودي، «نظرية الإسلام وهدية» مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٦٩)، ص ٣٣ .
- (٣٥) أبو الأعلى المودودي، «المصطلحات الأربعة في القرآن»، الدار الكويتية، الطبعة الرابعة: الكويت، (١٩٦٩)، ص ٢٨ - ٢٩ .
- (٣٦) نفس المرجع السابق، ص ٣١-٣٢ .
- (٣٧) السيد قطب، «معالم في الطريق»، دار دمشق، ص ٩ .
- (٣٨) نفس المرجع السابق، ص ٤٦ .
- (٣٩) نفس المرجع السابق، ص ٨١ .
- (٤٠) أبو الحسن الندوي، «التفسير السياسي للإسلام»، الكويت: دار القلم (١٩٨١)، الطبعة الثالثة، ص ٧٨ .
- (٤١) نفس المرجع السابق، ص ٧٩ .
- (٤٢) محمود العقاد، «الديمقراطية في الإسلام»، القاهرة: دار المعارف، الطبعة السادسة، (١٩٨١)، ص ٦٤ .
- (٤٣) نفس المرجع السابق، ص ٧٩ .
- (٤٤) نفس المرجع السابق، ص ٨٩ .
- (٤٥) محسن خليل، «النظم السياسية والقانون الدستوري»، الجزء الأول (١٩٦٨)، ص: ١٤٨-١٥١ .
- (٤٦) James Burns and Other, "Government by People London"; Prentice - Hall, Inc. (1985), p. 195.
- (٤٧) John Pierce and Others, "The Dynamics of American Public Opinion". Ill: Glenview (1982), p. 134.
- (٤٨) بطرس غالي ومحمود عيسى، «مبادئ العلوم السياسية» (١٩٦٣)، ص ٣٤١ .
- (٤٩) نفس المرجع السابق، ص ٣٤٢ .
- (٥٠) حسن صعب، «الإسلام تجاه تحديات الحياة العصرية»، الطبعة الأولى (١٩٦٥)، ص ١٢٤ .
- (٥١) نفس المرجع السابق، ص ١٣٥ .
- (٥٢) أنور أحمد رسلان، «الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي»، دار النهضة العربية، (١٩٧١)، ص ١٨٤ .
- (٥٣) عبد المتعال الصعيدي، «حرية الفكر في الإسلام»، الطبعة الثانية، ص ٥٤ .

التعددية السياسية في الدولة الشورية

- (٥٤) نفس المرجع السابق ص ٥٦ .
- (٥٥) أسعد زروق، «نظرة في أحزاب إسرائيل»، دراسة فلسطينية (٨) (١٩٦٦)، ص ٢٣ .
- (٥٦) فاروق عبد السلام، «الإسلام والأحزاب السياسية»، ص ١٥ .
- (٥٧) إبراهيم درويش، «علم السياسة» دار النهضة العربية (١٩٧٥)، ص ٣٧٠-٣٧٣ .
- (٥٨) عبد الكريم الخطيب، «الخلافة والأمامة» (١٩٦٣)، ص ٣٥٣ .
- (٥٩) فاروق عبد السلام، «الإسلام والأحزاب السياسية»، ص ١٣٧ .
- (٦٠) أنور أحمد رسلان، «الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الإشتراكي»، القاهرة، (١٩٦١)، ص ١٨٩ .
- (٦١) الشافعي أبو راس، «التنظيمات السياسية الشعبية» (١٩٧٤)، ص ٢٥٣ .
- (٦٢) نفس المرجع السابق، ص ٢٨٣ .
- (٦٣) أنور أحمد رسلان، «الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الإشتراكي»، القاهرة (١٩٧١)، ص ١٨٩ .
- (٦٤) موريس دوفيرجيه، «الأحزاب السياسية»، الطبعة الثالثة (١٩٨٠)، ص ٢٢٣ .
- (٦٥) عبد الحميد متولي، «الحريات العامة»، (١٩٧٤)، ص ٩٧ .
- (٦٦) نفس المرجع السابق، ص ١٥٣ .
- (٦٧) نفس المرجع السابق، ص ٩٨ .
- (٦٨) سعد جمعة، «الله والدمار» (١٩٧٦) ص ١٢ .
- (٦٩) نفس المرجع السابق .
- (٧٠) نفس المرجع السابق، ص ١٣٤ .
- (٧١) للمزيد في هذا الشأن راجع «الخلافة والملك» للأستاذ أبو الأعلى المودودي (١٩٧٨)، ترجمة: أحمد إدريس .
- (٧٢) للمزيد راجع كتاب «تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية» للإمام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي .
- (٧٣) أبو الأعلى المودودي، «الخلافة والملك»، ص ١٤١ .

